

محمد عارف افغانی

۱۲۲۸

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۸۱

1	1
2	2
3	3
4	4
5	5
6	6
7	7
8	8
9	9
10	10
11	11
12	12
13	13
14	14
15	15
16	16
17	17
18	18
19	19
20	20
21	21
22	22
23	23
24	24
25	25

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۸۲۲۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حسام در محفل

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۸۲۲۲

۷۹۵۷

مهره کتابخانه

شماره ثبت کتاب

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۲۲۲

الحصاني في الأصول
الجزء الثاني من كتاب
سائر العلوم الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

في علم أصول الفقه
كتاب في أصول الفقه

١

٢

كوجوبه في الظاهر والنقص ليس فيه احتمال
 السهو والغلط كما يجب من الواحد والقياس
 لكن لان التاويل ان ثبت بالبراهين
 ولا فظ له في اصالة الحق واليقين
 اذا اجتهد به بغيره وببعض يكون
 الثابت به محتملا للسهو والغلط
 ولكن ثبت من الواحد
 لانه دليل على كون الغيات
 بظانها لا فظ له

هو ما اذا دوسر ما على النص عليه وكيف فيه احتمال التاويل
 والتخصيص في قوله تعالى فبما للملكة كلهم اجمعون وحكمه انما
 فان قوله عز اسمع فبما الملكة ظاهر في سجد وجمع
 الملائكة لكن يحتمل التخصيص بآية
 بعض كما في قوله سجدوا اذا قالت
 الملائكة يا ربهم ابراهيم بن جبريل عليه السلام
 يقولون لهم انقطع ذلك الاحتمال
 وصار معناه انه اذا زاد وضوحه
 الاول ولكنه يحتمل التاويل والمجمل
 على التفسير فيقول التاويل والمجمل
 ولكن الاحتمال وصار معناه انقطاع
 الاحتمال عن اللفظ بالكلية معناه

فيه معان او اسام لا على سبيل النظام وحكمه التوقف فيه بشرط
 اي المشرقة او من غير اعتقاد حكم معاد

التام للبرهان بعض وجهه والماثل وهو ما ترجع من المشترك

بعض وجهه يقال لاري وحكمه العمل على احتمال الغلط والقسمة

الثاني في وجهه البيان بذلك النظم وهي اربعة الظاهر وهو ما

ظهر المراد منه بنفس الصيغة والنص وهو ما اذا دوسر ما على الظاهر

بعض في التكلم بخبره تعالى فانما طاراكم من النساء الآية فانه

في الاطلاق نص في بيان الحد لانه سبق الكلام لاجل المعنى

هو

العدد

هو ما اذا دوسر ما على النص عليه وكيف فيه احتمال التاويل
 والتخصيص في قوله تعالى فبما للملكة كلهم اجمعون وحكمه انما
 فان قوله عز اسمع فبما الملكة ظاهر في سجد وجمع
 الملائكة لكن يحتمل التخصيص بآية
 بعض كما في قوله سجدوا اذا قالت
 الملائكة يا ربهم ابراهيم بن جبريل عليه السلام
 يقولون لهم انقطع ذلك الاحتمال
 وصار معناه انه اذا زاد وضوحه
 الاول ولكنه يحتمل التاويل والمجمل
 على التفسير فيقول التاويل والمجمل
 ولكن الاحتمال وصار معناه انقطاع
 الاحتمال عن اللفظ بالكلية معناه

فيه معان او اسام لا على سبيل النظام وحكمه التوقف فيه بشرط
 اي المشرقة او من غير اعتقاد حكم معاد

التام للبرهان بعض وجهه والماثل وهو ما ترجع من المشترك

بعض وجهه يقال لاري وحكمه العمل على احتمال الغلط والقسمة

الثاني في وجهه البيان بذلك النظم وهي اربعة الظاهر وهو ما

ظهر المراد منه بنفس الصيغة والنص وهو ما اذا دوسر ما على الظاهر

بعض في التكلم بخبره تعالى فانما طاراكم من النساء الآية فانه

في الاطلاق نص في بيان الحد لانه سبق الكلام لاجل المعنى

هو

العدد

[illegible]

لها ولها لم يشب لا بعله فاستوالا فقال فمت الاستاؤ و
 قلنا فين قال ان اشتريت عبدا فهو حرا فاشترى نصف عبدا
 ثم اشترى النصف الاخر فبقيت هذه النصف ولو قال ان ملكك لا
 ما لي بجمع الكل في ملكه فان عني احد هما الاخر فبقيت في الق
 لكان فانه تخفيف عليه ليس بعله ومنعت له كاتصال افعال ملك
 لا يصدق فيا قضاء والى اتصال الفرع مما هو سبب محض
 بالفاظ التقوى تعال وال ملك الرقيب وانه لا يجوز ان يملك
 فان اذا قال له انت حر او امرتك ان تكون حرا او عتقتك
 بغير ملك الرقبة وهو اسقط زواله يزول
 ملك الرقبة حتى لا يتصل الاستسلام بها بعد
 الا لا يلزم في ذوات حرة ومنه زوال
 ملكه انما كان له من مضاف اليه لا لملك
 حرة او قال له امرتك ان تكون حرا او عتقتك
 بغير ملك الرقبة وهو اسقط زواله يزول
 ملك الرقبة حتى لا يتصل الاستسلام بها بعد
 الا لا يلزم في ذوات حرة ومنه زوال
 ملكه انما كان له من مضاف اليه لا لملك

[illegible]

الواحد على الالامس ملكا وعاريت في زمان واحد وهذا قال محمد بن جابر
عليه السلام في الجامع لان عيسى عليه السلام اوصى بثلث ماله لوالديه وله موقوف وحل

فاستحق النصف كان النصف الباقي مردودا الى الورثة ولا يكون موطا
النصف شفعه ما لم وهو اسدس لان الاثنين في الوصايا

قوله سبحانه الحقيقه اريد بهذا اللفظ فبطل الجواز وانما على
 فيما جواب عما يقال انك جمعهم بين الحقيقه والجواز فيما اذا استعملت اللفظ على انباءهم ومولانا
 استعملنا على انباءهم وهو اليهم اسم الانباء والمولى ظاهر ابتداء
 حيث استعملت لان الانباء الاموال حيث استعملت لان الانباء الاموال
 بناء ومولانا استعملت لان الانباء الاموال حيث استعملت لان الانباء الاموال
 ومول وفي جمع بين الحقيقه
 والجواز لان اسم الانباء
 والمولى في مجاز في انباء الانباء
 ومول المولى في
 جواب سؤال روي هذا الجواب وهو ان يقال ان
 المساله وان لم يكن ذلك حقيقه وانما ترك في الامتناع على الاضافه
 في الامتناع لان المساله لا يمتنع له دعاء قوله
 الا انها اعتبار الصور في الجواز والجدات كان اعتبار الصور لثبوت
 لا اعتبارها بعد ضرورة اللقيقه مراد باللفظ لثبوت
 لا اعتبارها بعد ضرورة اللقيقه مراد باللفظ لثبوت
 لا اعتبارها بعد ضرورة اللقيقه مراد باللفظ لثبوت

من هذا الغرض ففقدنا بحجة جهة العمل بالحقبة اولى وعندها العمل

بجمع الجاز اولى وهذا يرجع الى اصل وهو ان الجاز خلف عن الحقيقة

في الحكم عند الحقيقة رضى الله عنه حتى تحت الاستعارة به عند

لم يتعد بغيرها الى الحقيقة كذا في قوله لعبد وهو الكبر سامة

التي فاعتر الجاز في الحكم فصلا الحقيقة اولى وعندها الجاز

عن الحقيقة في الحكم فالحكم الجاز حان لاستعماله كالحكم الحقيقة

فصار اولى ثم حمله بما يتكلم الحقيقة خسة قد تنك بباله

الكلام او بدلالة العادة كما ذكرنا وبذلك لا يفرج الى الحكم كما

بين القول وبذلك لا سيما النظم كذا في قوله تعالى شة فليؤمن ومن

فليكفر

المراد من قوله
فليؤمن ومن
فليكفر
المراد من قوله
فليؤمن ومن
فليكفر

فليكفر انا اعتدنا اللطمين نارا وبذلك اللفظ في نفسه اذا الحلف لا

ياكل الى اكل ثم السمك لم يثبت فكذلك الحلف لا ياكل فالكهنة كل

الغيب لم يثبت عند الحقيقة رضى الله عنه لهصور في البيع المطلوب

الاول وزيادة في الثاني واما المراد من قوله بعت واشترت كذا

وحكمه بغير الحكمين الكلام وقيامه مقام معناه حتى استغنى عن

المراد من ذلك من الجاز قبل ان يصير متعارفا ومعنى الباطن والحرام

لكن لا بهما فيما قيل به ويعلم في ذلك كذا في الكليات

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

فليس في قوله بعت واشترت كذا في قوله بعت واشترت كذا

ذلك محال ولهذا لا بهام احتيج اليه فاذ نال الابهام بالنية
 وجب العمل بمجرباتها غير ان يجعل عبارة عن الصريح ولذلك جعلنا
 بوارئ لا في قول الرجل اعتدي لان حقيقة الحسنة لا تترك ذلك
 في النكاح والاعتداء يحتمل ان يراد به ما يقع من غير الاقراء فاذا
 نوى الاقراء نال الابهام بالنية وجب الطلاق بعد الدخول
 اقتضاء وقبل الدخول جعل مستقارا محضاً عن الطلاق لا نية
 فاستقر الحكم لسيمة وكذا قوله استقرى حرك وقد جازت
 ان النبي عليه الصلوة والسلام قال السوء اعتدي ثم ارجعها
 وكذا كانت واجبة فيتم نفا الطلقة ويجعل صفة المرأة فاذا
 نال

ان النبي عليه الصلوة والسلام قال السوء اعتدي ثم ارجعها

نال

نال الابهام بالنية كان دلالة على الصريح لا عاملاً بموجبه ثم
 الاصل في الكلام هو الصريح فاما الكناية ففيها صريح قصود من
 حيث انها تقصر عن البيان بدون النية فظهر هذا التفات
 فيما بدى بالشبهة ان المقررة فتتبع بعض لاسباب المرجحة
 ما لم يذكر اللفظ الصريح لا يستوجب العقوبة والقسم الرابع في فقه
 وجوب الوقوف على احكام النظم وهي رتبة الاستدلال بعبارة
 النص وباسانيد وبدلالة وباقضايه اما الاول فاسبق
 كذا وان يدعي قصد ولاشارة ما ثبت بالنظم مثل الاول لا انه
 فاسبق الكلام له كما في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من
 ديارهم واهلهم ليعلموا ان الله قد افاض عليهم من فضله

في المفسر فانهم يطلقون
 اسم النص على كل مقولة
 مفهوم المعنى من الكتاب
 والبيان سواء كان ظاهراً
 او مفهوماً او مجازاً او عاملاً
 لا يردده به او غير مقصود وهذا
 وهو المراد من النص

في المفسر فانهم يطلقون
 اسم النص على كل مقولة
 مفهوم المعنى من الكتاب
 والبيان سواء كان ظاهراً
 او مفهوماً او مجازاً او عاملاً
 لا يردده به او غير مقصود وهذا
 وهو المراد من النص

في المفسر فانهم يطلقون
 اسم النص على كل مقولة
 مفهوم المعنى من الكتاب
 والبيان سواء كان ظاهراً
 او مفهوماً او مجازاً او عاملاً
 لا يردده به او غير مقصود وهذا
 وهو المراد من النص

وقا

عن التائيف يوقف به على حمة الضرب عن واسطه التاميل

لحدود والكفاءة ببلالة النص لا يفادعها المقارضة ولا الإساءة

لنه فوجي تقدیم فیض علیہ فقد اتموا الفرقا

منه سلاطه بقره النسم لاننا نقول انما كان

18

[illegible]

لا عفا العارضة وقد يكملها السامع الفصل من المقصود والحمد
 لله رب العالمين
 في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٢٠٠ هـ

[Faint handwritten text at the bottom of the page]

وهو باب في داية دلتا ما انشأه بنو دلتا في سنة ١٠٠٠
 في الناصب - ١٠٠٠ - ايا تقرر عند التخليع

وإذا كان محمد وفا فقد منكم انقطع عن المذکور کما فی قوله تعالى

القرية فان السؤال يتناول القرية الى الحدف وهو الاصل عند

فان اسوال مفاف الى القمية وواقع عليها فاذا صحت
بشرط

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

وہوئی شریادوں شریا اہل سیتہ لان القضاۃ عوہم عندہ لاجلا

للسامعي والتخصيص فيما يحتمل العموم وكذا الثالث بتبدل الالة النص

لحقها التخصيص لأن معنى المفرادة أنت كونه عليه لا محتمل أن يكون تمامًا

النصف في شدة

لا يجوز له ان يبيع الكلب او النور يا هب الصيغة

وان القياس يجوز فيه العجوم
بما وافقوا به اذ كان المقصود

المطويات نسخة المخطوط للوقت في حال الكلام صيفي بنظر

من ابي علامه الفاضل والفقيه
 ان الكلام في هذا القدر
 وهو الذي تسميه مقفيا
 ثبت عندنا في الاقفا
 انظر عند التوضيح في المقف
 المقف غايه

لا بد من حذف بعض السوال وادراج عليه
 في كتابه عراية القرية من التفتيح والبيان
 كما من قبل المندف لانه قيل
 المقتضى لان المقتضى تحقيق
 لا يفرغ غامض

في النفس لا يتخلل التخصص كذلك
الاشياء بل لا تملك النفس لا تحصل التخصص
ايضاً لان الاشياء بل لا تملك النفس
معنى التخصص وبعد ما كان معنى
النفس متواضعاً لا يتبع احتمال
لونه غير متواضعاً له وهذا
هو ان يكون موجباً لاشياء
فقط بل لا يكون له
وذلك يكون في الاشياء
وتقول اذا اشتت عليه
مكرم و الحزن في حزنه لا تتعد
فيه من حزنه

من الناس من علم في النصوص بوجوه أخرى فأسد عندنا منها
 ما قال بعضهم ان التخصيص على الشيء باسمه العلم بوجوب التخصيص في
 الحكم مما عده وجوباً فأسد ان الشيء لم يتناول له فكيف يوجب الحكم فيه

فما واشتلتا ومنها ما قال الشافعي ان الحكم متى علم او اوصف الى
 مسمى بوصف خامر اوجب ذلك في الحكم عند عدم الشرط ولو
 وهذا لم يجز بل اقامة عند خوات الشرط والوصف المذكورين

في قوله تعالى ومن لم يتطع طولا منكم ان تنكح المحصنات
 من ما ملك ايما كن من فتيانكم المحصنات واما ما علم ان

الوصف بالشرط واعتد التعلق بالشرط علمه في منع الحكم دون
 من ما ملك ايما كن من فتيانكم المحصنات واما ما علم ان

الوصف بالشرط واعتد التعلق بالشرط علمه في منع الحكم دون

ولكن لا يطل فليق الطلق والطلاق بالملك كجواز التكفير

لما قبل الحنف لان الوجوب بالاسباب على احوال الوجوب الاداء

متعلق حتى عند الشرط والمال في حمل الفصل بينه وجوب وجوب

اداءه فلما البدن فله حمل الفصل فلما لا حلالا له لم يبق الوجوب

وانما نقول باننا قصدنا الوصف اذا كان مؤثرا ان يكون علة

للحكم كما في قوله تعالى والذين ياتوا بالبركة في النفي بلا خلا

وتوكل شرطا للشرط داخل على السبب دون الحكم فتعبر من اتصال

بعله وبدون الاتصال بالملك لا يتوقف سببا لهذا لوجوب لا

معلق فليق الطلاق بالشرط لا يثبت ما لم يوجب الشرط

معلق فليق الطلاق بالشرط لا يثبت ما لم يوجب الشرط

والدين الموجه الى التكفير بعد

الحنفية

الحنفية

الحنفية

الحنفية

الحنفية

الحنفية

[illegible]

بالشرط لانه في حق التعليق قاص **فصل** في الامرو هو من قبل الوجه
الاصل من القسم الاول مما ذكرنا من الاشياء فان صيغة الامر لفظا

في قوله تعالى
 من تصاريف الفعل وضع ليعلم خاص وهو طلب الغفران ورجوعه
 من تصاريف الفعل وضع ليعلم خاص وهو طلب الغفران ورجوعه
 من تصاريف الفعل وضع ليعلم خاص وهو طلب الغفران ورجوعه

من تصاريف الفعل وضع ليعلم خاص وهو طلب الغفران ورجوعه
 من تصاريف الفعل وضع ليعلم خاص وهو طلب الغفران ورجوعه
 من تصاريف الفعل وضع ليعلم خاص وهو طلب الغفران ورجوعه
 من تصاريف الفعل وضع ليعلم خاص وهو طلب الغفران ورجوعه
 من تصاريف الفعل وضع ليعلم خاص وهو طلب الغفران ورجوعه
 من تصاريف الفعل وضع ليعلم خاص وهو طلب الغفران ورجوعه
 من تصاريف الفعل وضع ليعلم خاص وهو طلب الغفران ورجوعه
 من تصاريف الفعل وضع ليعلم خاص وهو طلب الغفران ورجوعه
 من تصاريف الفعل وضع ليعلم خاص وهو طلب الغفران ورجوعه
 من تصاريف الفعل وضع ليعلم خاص وهو طلب الغفران ورجوعه

الوقت

الوقت طرفا للوحدتين وقدرها اللادء وسببا للجواب وهو وقت
 الصلوة الا ترى ان يفضل عن الاداء فكان طرفا لاعميار الاداء
 بقوت بقواتهم فكان شراطا والاداء يختلف باختلاف صيغة الوقت
 ويضد التجهيل قبله وكان سببا والاصل في هذا النوع انه للمجمل
 الوقت طرفا للوحدتين وسببا للجواب لم يستقم ان يكون كل الوقت
 سببا لان ذلك لا يجزئ خيرا لاداء عن وقتها او يصدق عليه سبب
 ان يجعل بعضه وهو الخبز الذي يتصل به الاداء فان اتصل الاداء
 بالخبز الاول كان هو السبب ولا ينتقل السببية الى الخبز الذي يليه
 لانه لما وحيب فعل السببية وليس بعد الخبز من قدر وجب الاقتصار

١٨٨٢
 ١٨٨٣
 ١٨٨٤
 ١٨٨٥
 ١٨٨٦
 ١٨٨٧
 ١٨٨٨
 ١٨٨٩
 ١٨٩٠
 ١٨٩١
 ١٨٩٢
 ١٨٩٣
 ١٨٩٤
 ١٨٩٥
 ١٨٩٦
 ١٨٩٧
 ١٨٩٨
 ١٨٩٩
 ١٩٠٠

على الادنى ولم يخرج من على ما سبق قيل الادراك كان ذلك في وقت
 الى الخلق من القليل بل لا بد من ذلك يتنقل الى ان يتنقل الى

عند زفره والى اخره من اجزاء الوقت عندنا في تعدد السببية
 فيه لما الى الشرع في الادراك اذ لم يبق بعده مما يحتمل ان يقال السببية
 اليه فيعتبر حاله في الاسلام والبلوغ والعقل والحق في السفر
 والاقامة والحض والطهر عند ذلك الجرح فيعتبر صفة ذلك قال
 كان ذلك الجرح صحيحا كما في الجرح جاكلا فاذا عرفت من الفساد
 بطلوع الشمس بطل المزمع وان كان ذلك الجرح فاسدا كما في
 يستأنف في وقت الاجراء وجب ناقضا في كونه بصفة النقص

فلا يلزم على هذا ما اذا ابتدء العصر في اول الوقت ثم مدة الى اخره
 الشمس فانه لا يفسد ان الشرع جعله حق شغل كل الوقت
 بكاد لا يفعل ما يصل به من الفساد بالبناء عفو الا ان لا يتوان
 عنه مع الاقبال على الصلوة متوقفا عما اذا اخطأ الوقت عن
 الاداء فالجواب يضاف الى كل الوقت ان والضرورة الدخيلة على السببية
 عن الكل الى الجرح في بصفة الكمال فلا يتبادر بصفة النقص
 والاقامة الثلاثة المذكورة معزولة سائر المزامير والوقوع الثاني
 ما جعل الوقت معيارا له وسببا لوجوبه وهو وقت الصوم لا الزمان
 ان قد بدى واضيف اليه من حكمه ان لا يقع غيره مشددا فيه

ان قد بدى واضيف اليه من حكمه ان لا يقع غيره مشددا فيه
 ان قد بدى واضيف اليه من حكمه ان لا يقع غيره مشددا فيه

فَضار

تاریخ
مصر
سنة ۱۰۰۰

اخرى شكل ومن حكاك عند محمد بن عيسى التافير ولكن بشرط

منصور بن سفيان
الصلوات على
نحو هذا الوجه
تتفرق الى
بمارة يتكلم

في الصوم ولا يجوز الصدق بالشاة او بالقيمة باعتبار قيمتها
 المتضمنة بل باعتبار احوال اقيام التقية في ايامها مقام الصدق
 اذ هو مشروع في ايامها لانه لم يبدل الى الشروع والوقت وهذا
 قال العبد صف رحمه الله حين اذ كان الامام في العبد كالمالك لم يكن
 غير قاعد على شئ من عند قريته كما تقول بان ركوع شبه القيام
 وبل اعتبار هذه الشبهة لا يتحقق الطواف فيعلق بها في الركوع شيئا
 وهذه الاشياء كلها تحقق في حقوق العباد وتسليمهم من العبد
 المفوض اذ اركانها وروحه مشغول بالدين وبل اعتبارها في مكان
 في هذا الغاصل اقامه واذ الامم عبد الغريم اشتراء كان تسليمه

ولهذا لا يتغير فرضه بنية الاقامة في هذه الحالة كالوصاء
 قضاء محصا بالغايات عن الوقت ثم وجبا للمغير بخلاف المسوق
 لانه مودى في تمام صلوة والقضاء من تمام قضاء معتقولا
 كما ذكرنا قضاء معتقولا غير معتقولا كالغنية في ايام الصوم في
 الشيخ الفاني واجاب العبد باله ثبنا بالنقطة لا تقبل المالة
 بين الصوم والغنية ولا بجمع النفقة لكنه يحتل ان يكون
 معلوكا والصلوة نظير الصوم بل هم منه فامرنا به بالغنية من
 احتياطا ورجونا القبول من الله تعالى فضلا وقال محمد الله

في الرأيا وابت يحزنه انشاء الله تعالى كما ان تطوع به الرأيا
 في الصوم

في هذا الغاصل اقامه واذ الامم عبد الغريم اشتراء كان تسليمه

خليفة

12444

خلاف الزعم والشائع من أن الله عليها الجوارح يظهر في الوقت اعتدال
وقت الشمس فكان سليمان حينئذ الصلوة عليه وضوءه
مستوعبا ووجب النقل العجوبة فظهر أن في الحلق على مس السداد
وهو نظير من حكم عليه وقت الصلوة وهو في السنة أن خطا
الأصل في قوله عليهم يقول إلى التزام العجز إلى من الأداة
التي قد تمسيرة للأداة وهي نايعة على الأولى بدرجة وفوقها
بينهما أن الثانية تغير صفة الوجود فيصير مما أهلا فيستر
دوامها البقاء والواجب الحق متى يجب بصفة لا يتبعها إلى
الصفة ولهذا قلنا أن السيف عنه الزكوة فهلك النفا والعترة

[illegible]

فلذلك

دفع حاجه الفقير واستنهاه النفس وشكره في المكان تضمنت غنا

دفع حاجه الفقير واشتبه بالنفس وشرى المكان فصمت غدا
 الفقير يشي بان حسن به فقال

عباد الله ما وفقهم من قوتهم شعابهم فصارت حسنات من البذل والكرم
عزة قدرة بل كانت مع كون هذه الوسايسة مخلوق الله تعالى

اليه وحكم هذا النوع ولعله هو النوع من حيث لا يتطاولا

بفعل الواجب باقتراض ما يسقط عنه والحق في غير هذا

ما يحصل للغير بعد فعل مقصود كالوصف السمع الى المعنى

التي يفعل للمنفعة كالصلاة على الميت والجمعة والجمعة

فان ما في الحسن من تضارح المسلم وكبت احدا الله تعالى

الما يحصل بفعل الفعل وحكم هذه النوع واحد ايضا وهو

نما الواجب بوجوب الغير وسقطه بسقوط الغير

بفعل الواجب بوجوب الغير وسقطه بسقوط الغير

بفعل الواجب بوجوب الغير وسقطه بسقوط الغير

هذا النوع من حيث لا يتطاولا
بفعل الواجب باقتراض ما يسقط عنه
التي يفعل للمنفعة كالصلاة على الميت
فان ما في الحسن من تضارح المسلم
الما يحصل بفعل الفعل وحكم هذه
نما الواجب بوجوب الغير وسقطه
بفعل الواجب بوجوب الغير وسقطه
بفعل الواجب بوجوب الغير وسقطه

كانت في العبد وما اتفق به واسطة عدم الاهلية او الجلية شرعا
فان قيل كيف يكون ذلك عند من هو على وجه العقل لان نوعه

في كماله الحد ومع ذلك لا يضمن ولا لا يضمن حكم الذي في بيان

مشروع اصلا وما يقع له في غيره وهو في هذه ملجاء الى جميعا

وقت الشك والصلوة في الارض العنقوبة والوطى في حالة الحيض

حكم ان يكون صحيحا من غير ان يكون له في حاله في حالة

محلها للزوج الاول ونيت العقد الوطى فما اتصل به في وصفه

كالسبع الفاسد وصوم يوم الحج الذي عن الاعمال الحسية فبعد على القسم

والذي في الاعمال الشرعية فبعد على القسم والشرع في المباح

بفعل الواجب بوجوب الغير وسقطه بسقوط الغير

بفعل الواجب بوجوب الغير وسقطه بسقوط الغير

بفعل الواجب بوجوب الغير وسقطه بسقوط الغير

هذا النوع من حيث لا يتطاولا
بفعل الواجب باقتراض ما يسقط عنه
التي يفعل للمنفعة كالصلاة على الميت
فان ما في الحسن من تضارح المسلم
الما يحصل بفعل الفعل وحكم هذه
نما الواجب بوجوب الغير وسقطه
بفعل الواجب بوجوب الغير وسقطه
بفعل الواجب بوجوب الغير وسقطه

هذا الكلام لا يخلو عن
الاعتناء به في كل وقت
والمعنى ان كل واحد
من الناس يجب ان يكون
على قدر ما هو عليه
من العلم والقدرة
فلا يفتخر بالعلم ولا
يستهين بالجهل
والمعنى الثاني
ان كل واحد يجب ان
يكون على قدر ما هو
عليه من القوة والقدرة
فلا يفتخر بالقوة ولا
يستهين بالضعف

واقتضاه بل يجب العمل بالاصل في موضع العلم بالحق فلهذا لا مكان
وهو ان يجعل الحق وصفا للشرع فيصير مشروعا باصله غير مشروعه
وصفه فيصير فاسدا مثل الفاسد من الجواهر لا ينافي بينهما فالشرع
يكون مشروعا بالاصل في موضع العلم بالحق فلهذا لا مكان
لشأن الشرع فاصلا عنه فلهذا لا مكان لاصل الشرع بالاصل
مشروع باصله وهو وجوده لكنه في محله غير مشروع بوصفه وهو
الشرع لا المحرم الا غير متقوم ففصله من وجوده وجبرضا
فاسدا لا باطلا فلهذا لا مكان لشرع الواسع بالاصل غير مشروع بوصفه
وهو افضل في العوض فلهذا لا مكان لشرع الفاسد في الظاهر والذ

هذا الكلام لا يخلو عن
الاعتناء به في كل وقت
والمعنى ان كل واحد
من الناس يجب ان يكون
على قدر ما هو عليه
من العلم والقدرة
فلا يفتخر بالعلم ولا
يستهين بالجهل
والمعنى الثاني
ان كل واحد يجب ان
يكون على قدر ما هو
عليه من القوة والقدرة
فلا يفتخر بالقوة ولا
يستهين بالضعف

اقتضاه الحق حقيقة لا مزية في اقتضائه الحق فلهذا لا مكان
مشكلا له ولا يفرق الظاهر لان كل علم في كل وقت
لهما يتقربا كما حكمه مشروعا لم لا يصح وقوع الحق عليه واما ما
شرع في غير مقتضاه في حقه كالمقتضاه في ذاته لا يذبح عدم
مضاهيا الى اختيار العباد وكسبهم في هذا التصور ليكون العبد على
بين ان يكتفه باختياره فيشأ عليه وبين ان يفعله باختياره
فلهذا لا مكان لشرع الواسع بالاصل غير مشروع بوصفه
وهو افضل في العوض فلهذا لا مكان لشرع الفاسد في الظاهر والذ

هذا الكلام لا يخلو عن
الاعتناء به في كل وقت
والمعنى ان كل واحد
من الناس يجب ان يكون
على قدر ما هو عليه
من العلم والقدرة
فلا يفتخر بالعلم ولا
يستهين بالجهل
والمعنى الثاني
ان كل واحد يجب ان
يكون على قدر ما هو
عليه من القوة والقدرة
فلا يفتخر بالقوة ولا
يستهين بالضعف

صوم في الشهر من بصره وهو الامسك ثلثين في وقت من شهر رجب

وهو الاعراض عن الضيافة للوضوء في هذا الوقت الصوم الا ترى ان

الصوم يقوم بالوقت ولا يخل فيه والوقت يتعلق بوقت من شهر رجب

يعم عيد فضا لاسد وهذا يصح المذهب عندنا لان هذا المصاحبة

ولما وصف المصيبة متصلة بالوقت لا يابسه وهو في وقت من شهر رجب

كلما كانت بالوقت لان الصوم بالوقت لا يخل فيه والوقت يتعلق بوقت من شهر رجب

وهو يصح ايضا الصوم في الضيافة لانه في وقت من شهر رجب

وتضمن بالشرع والصوم يقوم بالوقت في وقت من شهر رجب

فانما وصف المصيبة متصلة بالوقت لا يابسه وهو في وقت من شهر رجب

كلما كانت بالوقت لان الصوم بالوقت لا يخل فيه والوقت يتعلق بوقت من شهر رجب

وهو يصح ايضا الصوم في الضيافة لانه في وقت من شهر رجب

عليه الصلوة والسلام كالحاج الا انه هو وكان له ان كان في شهر رجب

المالك من وقت ولا يخل فيه والوقت يتعلق بوقت من شهر رجب

العين والحال في تاريخ الا ترى ان شهر رجب في وقت من شهر رجب

اصلا كالا في الجنية والصيد في البهايم ولا يقال في الفصيلة في وقت من شهر رجب

المالك من وقت ولا يخل فيه والوقت يتعلق بوقت من شهر رجب

جوابه في وقت ولا يخل فيه والوقت يتعلق بوقت من شهر رجب

لا يجوز حرمة المصاحبة اصلها في وقت ولا يخل فيه والوقت يتعلق بوقت من شهر رجب

للولك والولد هو الاصل في استحقاق الميراث لا في وقت من شهر رجب

منه في وقت ولا يخل فيه والوقت يتعلق بوقت من شهر رجب

في وقت ولا يخل فيه والوقت يتعلق بوقت من شهر رجب

في وقت ولا يخل فيه والوقت يتعلق بوقت من شهر رجب

في وقت ولا يخل فيه والوقت يتعلق بوقت من شهر رجب

فانما يعمل على الاصل لا ان يتقيد بالمتن في مقام مقوله المانظر الى ذلك
المانظر الى سقط وصفه انما فيك الشبهة بعد نصفها

بالحرمة ببقاء مقام ما لا يوصف بذلك في واجهة المصاحفة
في حكم الامر بالنهي في مقام ما نسب اليه نصفه العارضة في النسخ

عند ان الامر بالنهي يقتضي كراهة منه لان يكون موجبا الى الابد
عليه كراهة ساكت عن غير ذلك حيث به حصة الفضة من حكم الامور

الثابت بهذا الطريق يكون ثابتا بطريق الاقتضاء وهو ان لا يكون
قائما هذا الاصل ان التعريف لم يكن مقصودا بالامر في الحديث

انما يفوت الامر ما اذا لم يفوت كان مكرها كالامر بالقيام ليس به
الامر بالنهي لا يفوت من غير ان يكون مقصودا بالامر في الحديث

هذا القول يقتضي ان يكون النهي مقتضى في حقه ان يثبت له في قوله
عند ان الامر بالنهي يقتضي كراهة منه لان يكون موجبا الى الابد
عليه كراهة ساكت عن غير ذلك حيث به حصة الفضة من حكم الامور
الثابت بهذا الطريق يكون ثابتا بطريق الاقتضاء وهو ان لا يكون
قائما هذا الاصل ان التعريف لم يكن مقصودا بالامر في الحديث
انما يفوت الامر ما اذا لم يفوت كان مكرها كالامر بالقيام ليس به
الامر بالنهي لا يفوت من غير ان يكون مقصودا بالامر في الحديث

هذا القول يقتضي ان يكون النهي مقتضى في حقه ان يثبت له في قوله
عند ان الامر بالنهي يقتضي كراهة منه لان يكون موجبا الى الابد
عليه كراهة ساكت عن غير ذلك حيث به حصة الفضة من حكم الامور
الثابت بهذا الطريق يكون ثابتا بطريق الاقتضاء وهو ان لا يكون
قائما هذا الاصل ان التعريف لم يكن مقصودا بالامر في الحديث

عند ان الامر بالنهي يقتضي كراهة منه لان يكون موجبا الى الابد
عليه كراهة ساكت عن غير ذلك حيث به حصة الفضة من حكم الامور
الثابت بهذا الطريق يكون ثابتا بطريق الاقتضاء وهو ان لا يكون
قائما هذا الاصل ان التعريف لم يكن مقصودا بالامر في الحديث

انما يفوت الامر ما اذا لم يفوت كان مكرها كالامر بالقيام ليس به
الامر بالنهي لا يفوت من غير ان يكون مقصودا بالامر في الحديث

انما يفوت الامر ما اذا لم يفوت كان مكرها كالامر بالقيام ليس به
الامر بالنهي لا يفوت من غير ان يكون مقصودا بالامر في الحديث

انما يفوت الامر ما اذا لم يفوت كان مكرها كالامر بالقيام ليس به
الامر بالنهي لا يفوت من غير ان يكون مقصودا بالامر في الحديث

انما يفوت الامر ما اذا لم يفوت كان مكرها كالامر بالقيام ليس به
الامر بالنهي لا يفوت من غير ان يكون مقصودا بالامر في الحديث

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه
انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه

انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه
انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه
انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه

انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه
انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه
انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه

انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه
انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه
انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه

انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه
انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه
انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه
انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه

العشر والخارج مع اتحاد السبب في الارض النائية في العشرة في الخارج

في الخارج حكمها بالتمكين من الزاوية **الاول** في الخارجية والفرعية

في احكام الشئ اسم لها اصل منها غير متعلق بالفرعية والفرعية

اسم لها اصل منها غير متعلق بالفرعية والفرعية

وصفة ونقل فالفرع من ثابت وجوبه بدليل لا يشبهه فيه وحكم

علمنا ونقتضينا بالعلب فعلا بالبدن حتى لا يكون جاحده ونفقد

تاركه بله من هذا الواجب ثابت وجوبه بدليل لا يشبهه فيه وحكم

علمنا بالبدن لا علمنا باليقين حتى لا يكون جاحده ونفقد تاركه

اذا استحق بخلاف الاحاد فاما متا ولا له والسنة الطريقة

في القوم الاجمالية لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه
انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه
انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه

المسكوك في الدين وكما ان يطالب المدين باقامتها من غير ان
 ولا جريلا فطريقة امر بالحيادها فيحق الائمة بتركها
 والسنن فزعمه سنة المذنب وقاها استواساءة وكراحيته
 والوفاء بتركها لا يستوي الصلوة كغيرها في الصلوة والسلام
 في قيامه وقعوده وبإسائه وعلى هذا يخرج الفاظ المذكورة في
 الاذان من قوله يكره افعل ساما ولا يكره ويخيف قيل
 يعيد هذا لك من حكم الوجوب والنفل اسم للزيادة فتوافق الاعبا
 زواله مشروعة لنا لا عين او حكمه انما يابى له على فعله ولا
 يعاقب على تركه ويقتصر بالشرع عندنا لان المولى الله تعالى

مسما

مسما اليه وهو كالتدبير صارت له تعالى تسمية لا فلاح له وجعل عيانية

استبداد الفعل فلا يجيبانية استبداد الفعل وقباده اولى وامال

خافق ورابعة نزعان من الحقيقة احدهما الحق من الاخر ونوعان

من المعانيها الحق في الحقيقة في التسميع مع قيام المحرم وقا

حكمه جميعا على كل حال المذكور بخلافه على كل حال الشك على سانه و

في بعضا ولا فلاح ما لا الغير وجبانية على الاموال وتناول المظهر

مال الغير وترك العايف على نفسه لا مالم يعرف وحكمه لاخذها

لغيره اولى واما النوع الثاني فما يحتاج مع قيام السبوت و

حكمه كغير المرض والمسا في سبيل مع قيام السبوت على حكمه هذا

احدهما الحق من الاخر
 يكون اولى من الحقيقة
 فان الحكم من غير وقوع
 الحكم كانه البهتة من المخرج
 كان الحكم فيكون محملا في
 حكمه جميعا على كل حال
 في بعضا ولا فلاح ما لا
 مال الغير وترك العايف على
 لغيره اولى واما النوع الثاني

احدهما الحق من الاخر
 يكون اولى من الحقيقة
 فان الحكم من غير وقوع
 الحكم كانه البهتة من المخرج
 كان الحكم فيكون محملا في
 حكمه جميعا على كل حال
 في بعضا ولا فلاح ما لا
 مال الغير وترك العايف على
 لغيره اولى واما النوع الثاني

احدهما الحق من الاخر
 يكون اولى من الحقيقة
 فان الحكم من غير وقوع
 الحكم كانه البهتة من المخرج
 كان الحكم فيكون محملا في
 حكمه جميعا على كل حال
 في بعضا ولا فلاح ما لا
 مال الغير وترك العايف على
 لغيره اولى واما النوع الثاني

المفتي محمد

المشروطة في البيع سقط اشتراطها في نوع منه أصلاً وهو السلم
حتى كانت البينة في السلم فيه مفسدة للعقد وكذلك المحرم
الميت سقط حرمة ما في حق الكره والمنع له أصلاً للاستتار حتى
لا يسعها الصبر عنها وكذلك الربا يسقط أصله في مدة الميعاد
لعدم سرية المثاليه وكذلك الحاق قصر الصدقة في حق العتقة
بخفضها سقط أصلها وقيل قلنا إن ظهر الزنا أو فحش سواد لا
يقتل الزيادة وإنما جعلناها السقاط المحض استئلاً لا بطلاناً
ومعناها أما الذي يلحق عمره في الله عنه أنه قال يقصر الصلاة و
يخبر أميون فقالوا على الصلاة والسلام هذه صدقة تصدق الله

عليكم فاقبلوا صدقة تساه قرة والصدق لا يجتال الخلق
 محض لا يجتال الرضا لمفعول القصاص واما الميعين فموانع
 لطالب الرقى والرقى مستوعين في الفقر فسقط الاكمال اصل ولا
 الاختيار بين الفقر والكمال من غير ان يضمن فقلا يخلق بالعبودية
 بخلاف الصوم كان الصبر جارا بالاشارة من الصدقة والميسر متا
 مضار التغيير لطالب الرقى والرقى العبد المادون في الحرة كان الحجة
 غير الظاهر فلهذا لا يجوز بنا ما حدثنا في الاخر وعند المغيرة لا
 يتقبل الرقى في الاقل عدة اما ظهر المسافر وظهر المقيم واحد
 فبالصبر بين العبد والابن رضى من مع الرقى وبهذا يخرج من

نذر

نذر يصوم سنة ان فعل كما فعل وهو مفسر بتغيير من صور ثلثة
 ايام وبين صوم سنة في قول محمد وهو رواية عن الحسن انه رجع اليه
 قبل موته بثلاثة ايام كما لم يفتكها لهما احدهما قربة مقصودة والثاني
 كفارة وفي مسلتها ما سوار فضلكا للمير اذا جاز لم مواله الا من
 الاذن ومن القية بخلاف الدنيا ما قلنا **باب** اقسام المنية
 اعلم بان مستد رسول الله صلى الله عليه وسلم جامع للاثم والذم والمخاض العالم
 وسائر اقسام التي سبق ذكرها **باب** البيان ما يختص به السنن
 السنن نوعا ورسلا ومستفاد من رسول من القصاص يخرج محمول على الصانع
 ومن لقرن الثاني ثالث عاشر وضعه الامير في الاستبان للاسناد

باب بيان اقسام المنية

وهو فوق المستدق ان لم يتضم له الامر ليس الى من سمعه
 ليعلم ما يعمل منه لكن هذا من غير ثبوت الاجتهاد لم يخرج
 بمثله وامر من من دون ذلك لا يقدح في شيء الا ان يرد
 الثقات بمسلكه كادوا سدا مثل ابي الجهم بن الحسن مثاله
 قال الشافعي رحمه الله لا اصل الامر ايسل سميدين اليه في استيفائها
 مسانيد فللسان قاسم المتواتر وهو يروي في قوم لا يصح عنهم
 ولا يقيم قواطعهم في الكذب لكن يقيم عدلهم في ما كان
 ويؤمن هذا الحد الى ان يتصل بابن من سواه في الصلوة والسلام ^{لله} ذلك
 مثل نقل القرين والصلوة الحسن واعدا الكائن قاطر والذكر ^{وهو}

اشبه

اشبه ذلك فانه يوجب لم يثبت بمثله ليعلم ان هذا هو
 وهو ما كان من الاصل في الاصل ثم اشرفوا بقله ثم لا يقيم قواطعهم
 الكذب وهم الذين يروى في قومهم واولئك قوم ثقات ائمة لا يهملون
 فضايلهم ائمة وهم يقدحون في ثبوت التواتر قال الحنابلة رحمه الله
 احمد بن حنبل في المتواتر قال عيسى بن ابراهيم بن فضل جاحده ذلك في الصحيح
 عندنا لان المشهور بشهادة السلف صراحة للعلم بغيره المتواتر
 وضحت الزيادة في عدلنا ^{لله} فيكون صحيح عندنا ولا يفتقر زيادة
 الرجم على الحديث المسموع عن الخفين والتابع فيهم كفاية اليقين ^{كان} كذا
 من الاحاد في الاصل ثبت بشبهة سقطها علم اليقين وغير الواحد

وهو ان يروى الواحد والاثنتان فصاعدا بعد ان يكون حدثا مشهورا
 والمستور فحكمه اذا ورد غيرهما كذا في السنة المشهورة في جاحته
 لا نعم بها التلويح ولم يظهر في النص الاختلاف فيها وترك المجامع في ذلك
 العمل فشرط تراعي في الخبر وهي اربعة الاساطير والعلامة والعقل والقال
 والصبط فلا يثبت العمل غير ذلكا في الفاسق والعين والمنقوشة والذك
 استلذه غفلة خلقة او ساهية او عارفة والمستور كالفاسق لا يكون
 خبره حجة في الجدل يشهد ما يظهر من قوله الا في الصدق لا في العتق
 وذكر الحسن بن محبوب في مثل ذلك في خبر عن نجاسة والطهارة
 على يد الماء وذكر في كتاب الاستحسان في مثل الفاسق فيه وهو الصحيح قال

محمد

محمد في الفاسق بخبر نجاسة الماء ان يحكم السماع رايه فان وقع في
 انحصار في يتم عن غيرة اداة الماء ليل اراق فيها حوط الميم وفي خبر
 الكا في الصبي والمنقوشة اذ وقع في طلب السماع منه ثم نجاسة المار به
 ولا يتم فان راق الماء ثم يتم فهو فضل في المعاملة التي تفك عن
 الارام كالحالة المضاربة والاذن في التجارة بغير حوط كل من هو في الفم
 الداعية في حوط سائر الشرايط فان الانسان فلا يجب الاستحسان
 الشرايط بغيره الى ذكائه او غلامه ولا دليل مع السماع بغيره سوى هذا
 لخرج حجة الصدق في الخبر فيصير ان يكون ملزما وذلك فيما يتعلق به
 للزوم فشرطنا ما في مورد التزيم حدث ما لا يتعلق به الزم من المعاملة

ولما اختبر من الفاسق في حال الضام وحرمته وطهارة المار والنجاسة
 تأييداً له لا يخفى أن ذلك هو حاصل المستقيم بقية من جهة التعديل فيجب
 التعديل في جهة الضميمة وكذا مع النفس هذه الشهادة وانها الفقة
 حيث يلزم بخبره ما يلزم غيره ^{العمل} لأن هذه الصلوة خير لا زمة لأن
 بالأصل يمكن وهو انطباع ظاهر في الأصل فلم يجعل الفسق هذا ولا ضرورة
 في الصيرورة في هذا الذي أصلاً لأن في العمل من الزمان كبره
 بهم غشية فلا يصح إلا بالقرآن وما عدا هذا القول فالمدح في الغفلة لا
 يقبل رواية من تحمل القول ودعا الناس إليه لأن العلة في الدعوة إلى
 الصواب سبيل إلى الحق فلا بد من تأييد وتوضيح الله عز وجل

وإذا ثبت أن خبر الواحد حجة قلنا أن كمال التمسك هو ما بالضم والتقدم
 في الاجتهاد كالحلفاء الراشدين والعلماء المتكلمين وزيد بن ثابت
 مداد بن جبل وأبي موسى الأشعري وعائشة رضي الله عنهم أجمعين
 وهو يوم من أشهر الفقه والخط كان حديثهم يتردد به القياس
 وإن كان الروي معروف بالمدح والحفظ والضبط دون الفقه مثل
 أبي هريرة وأبو مالك بن نويرة عن عائشة فان وافق حديثه القياس عمل
 به وإن خالفه يتركه لا لأنه ضرورة ولا بسند أو بالبلقي وذلك مثل قوله
 أبي هريرة في الصلوات فإن كان الروي صحيحاً لا يعرف إلا بحديث رواه
 أحد خمسة مثل وابصة بن معبد وسليمان بن الحجاج فإن رويته

السلف وشهدا بصحة ما رووه عن الطعن صار حديثه مثله حديث
 السلف وان اختلفت مع نقل الثقات عنه فانه لا يعتد به وان لم يظهر من
 الاخذ بالدلالة يقبل حديثه وصار مستكرا فان كان لم يظهر حديثه
 في السلف ولم يقبل حديثه ولا يقبل حديثه لم يجب العمل به كما لا يعتد
 اصل في ذلك الزمان حتى ان رواية متروكة الجور في نهات العمل
 به لظهور التسوق فصار التواتر يوجب علم اليقين والشهور علم طائفة
 وخبر الواحد علم بالبراهين والمستكون في هذا الفن وان الفهم لا يفي
 من الحق شيئا والمستتر منه في خبر الجور العمل به دون الجور وسقط
 العمل به عند من اذا لم يثبت فما نقله قوله لا يحمل من الرواية بعدا ومية ذو

غيره من ائمة الصحابة والحديث فانه لا يعتد به عليهم ويجوز ان
 ما خلفه بما اذا ائمة الروافد عنه قال بعضهم يسقط العلم به وهو الاشبه
 وقتيل ان هذا قول ابي يوسف خلافا لما رووه وهو في اخيه مما في هذا
 شهدا على القاطعة بقضية وهو لا يعتد بها قال ابو يوسف فصح ان نقله
 وقال غيره في نقله في العلم به لا يجب العمل به في الرواية كما لا يوجب في
 الشاهد ولا يسمع العلم به الا اذا وقع مشرعا به وجب تنفق عليه من
 اشهر بالصححة والاتفاق دون التعصب بالعلامة من ائمة الحديث **مسألة**
 في المعارضة وهذه الحجج التي سبق وجوبها من الكتاب اربعة لا تقارض
 في نفسها ومضاهيها لا تتناقض لان ذلك من امانات الحق تعالى لا الله عز وجل

وإنما يقع التقارض بينهما لجهلنا بأن السج من المنسوخ ومنه المارين ^{قصة} لا
 يتبين المعير إلى الستة وبين الستين الصبر إلى القياس وقال الفقهاء ^{تتبع}
 في الجمع أن أمكن كان التقارض بين الحقين مع ثبت تناقضهما ^ح
 كل واحدة منهما بالآخر في غير المعير إلى المبدع مما هو الوجه وعندنا ^{المعير}
 إليه بحيث تقر بالأصول كما في قولنا التقارض لا يلزم لصح التقاض
 شاهد لأنه لا يصح لخصب الحكم استنادا ^{قوله} أن المادى في ظاهره في أصل فلا
 يتجس التقارض وأحرز له الحديث في وجوب العلم إليه ومع ذلك و
 أما إذا وقع التقارض بين القياسين لم يسطر بالتعارض ليجب العلم بالجلال
 لا يعمل المجتهد بما يشار إليه من قلة لأن القياس حجة ^{بما}

المجتهد

المجتهد الحق به أو لظن أن كان العلم بالجدى وهو حجة الحان قبله ليدى
 بين القياسين ^{قوله} العلم بالجلال ثم التقارض إنما يتحقق بين المجتدين
 بالجلال على ما عدهما من جهة الأخرى في وقت واحد في محل ^{جد}
 مع تساويهما في القوة واختلاف مشايخنا رحمهم الله في أن خبر التقاض ^{بما}

خبر الشبان واختلاف أصحاب المتقدمين في ذلك فقدم في ذلك ^{قوله}

مع اتفاقهم أن كان عبدا زاهيا بالحدوث بالثبت ^{قوله} وتفقى أن رسول
 الله عليه الصلاة والسلام ترجع ميمنة وهو حال جدوى ^{قوله} انزوا
 وهو محرم وانفقنا أن زاهيا بالعلم ^{قوله} في الأصل فعمل أصحابنا رحمهم الله

العمل الخافى وقالوا في الجرح والتعديل ان الجرح اوله هو التثبت و
 الاصل في ذلك ان النظم قد كان من جنس ما يعرف بتدليله او كان ما
 اشبه حاله لكن عرفنا ان الزاد في تعديل المرح كان مثل الاشارة
 والافله فان في حديث بريه ما لا يعرف الا بانها هي العالم بما بين
 وفي حديث ميمونة ما يعرف بتدليله وهو حديث المرح ففقدنا
 وجعل رواية بن عباس انما ترجمها وهو محمداً واولى من رواية زيد بن
 الاحم لا انه لا يدركه في الضبط والافتان وطهارة البناء وعمل العلماء
 والشارح من جنس ما يعرف بتدليله مثل النجاسة والبروت فيقع
 التعارض بين الخبرين فيها وعندنا لا يشبه العمل بالاصل وما اتى

من

من رجع بفصل عدد الرواة لان اقل اليه اميل والركعة والركعة في
 العردة دون الارادة لا يتعمم المحنة في العدد واستدل بمسائل الباد الا
 ان هذا من غير الجرح اجماع السلف وهذا الجرح بجملة ما يمكن التمسك
 وهذا في البيان البيان على حصة او بيان تقريره وبيان القيس
 وبيان تقريره وبيان تدليله وبيان مزودة لبيان التقرير فهو
 تركيبة الحكم بما يقطع احتمال الجواز او الخصوص بغير موصلة ومفوض
 ولكن لان بيان التفسير وهو بيان الجرح والمشارك فاما بيان القيس
 نحو التعليق والاستشهاد فانما يصح بشرط الوصل واختلاف في
 العموم فعندنا لا يقع مترادفاً وهذا لا يخفى به بخلافه لا يخفى و

هذا بناء على العموم مثل الخصوم عند تأني الحكم قدما وبعد
 المحصور لا يقطع القطع فإما بغير من القطع إلى الاحتياط في تقديره
 الوصل وعلى هذا قال علماءنا رحمهم الله فيما لو لم يكن بخلافه الامتياز
 وبالفصل منها الآخر وهو لأن الثاني يكون حصصا للاول
 فيكون المحصور الثاني فان فصل لم يكن حصصا بل صار معارضا
 الفصل بينهما واختلفوا في كيفية عمل الاستئثار ايضا فقالوا
 رحمهم الله الاستئثار يمنع الحكم بقدر المستحق فيكون الحكم بالثاني
 بعده وقال الشافعي الاستئثار يمنع الحكم بطريق المعارضة بمقوله
 دليل الخصوم كما اختلفوا في التعليق على ما سبق فصار هذا تقييد

قوله

قوله لفلان على الف درهم الامانة له على استعانة وعند كفاية
 فانها ليست على وهذا العمل اعتمد عليه العلماء في قوله على الصلوة
 والسلام لا يتبعها الطعام بالطعام لا سوا بسوا وعاما في القليل
 والكثير لان الاستئثار عارضه في الكل فامتنع في عا ما فيها لا
 فيه وقتنا هذا استئثار الحال فيكون تقيد علماء في الاحوال وذلك
 لا يصح الا في القدر اخرجوا ما بنا بقوله تعالى فليست فيهم الف سنة
 الا حنين عا ما للخصم تعرض للعدد والثبت بالالف الحكم
 مع بقا العدة لان الف سنة بقيت الف المصالح عا ما دونها
 محلة العام كاسم المشتركين اذ خص من خرج كان الاسم واقفا على

الباقي بلا خلاف ثم الاستشارة من متصل وهو الاصل وتفسيره
 ما ذكرنا ولفصل وهو ما لا يصلح استصحابه من الاول الامم الصمد لم يتنا
 جعل مستد اجاز قال الله تعالى فانه عد ولا ريب العلمين اي كان
 رب العلمين واما بيان المزمود في موضع بيان يتبع ما لا يوضع له
 على اربعة انواع منه ما هو في معنى المنطوق بخلافه تعا ودره
 اجواه فله من التثنية صد والكلام اوجبه المشتركة فمن تخمين لام
 بالثنية دل على ان الذي يستحق الباقي وقصا بيا نال المدد والكلام لا
 يحيط بالسكوت ومنه ما يثبت بكلامه حلال الكلام في سكوت من
 الشرع غنا ميمانه عن التفسير يدل على حقيقة وفي موضع

الحجة

الحاجة الى البيان على البيان مثل سكوت الصحابة رضي الله عنهم
 منفعة البدن في قول المزمود ومنه ما يثبت مزمود دفع الغرور
 مثل سكوت الشيع وسكوت المذنبين في عهده يسلم و
 يشترط ومنه ما يثبت المزمود كثرة الكلام مثل قول عليا قال الله
 فيمن قال قلنا على مائة وديهم او مائة وفتين خطبة ان
 جعل بيا نال الاول وقال الشافعي رحمه الله القول قوله في بيان المائة
 كما اذا قال الله على مائة ونحو ذلك ان حذف المفعول على متعارف
 كثرة العدد و طول الكلام وذلك في ما يثبت وجوبه على الله في مائة
 العاد كما لم يكمل لما دون دون الشيا فانها لا تثبت في اللغة

الأنطوق خاص وهو السلم **بيان** التبدل وهو السمع في حق
 السمع في حق من الشرح **بيان** مدة الحكم المطلق الذي كان معلوما
 عند الله تعالى لأنه أطلقه فصفا فاهم والبقاء في حق الشريعة
 تبدلا في حق ما يابا بمحض في حق صاحب الشريعة وهو كالتسليم
 بيان محض العمل في حق صاحب الشريعة تغييره تبدلا في حق القائل
 ومحل الشريعة حكم يكون في نفسه محتملا للوجود والعدم ولم يتحقق
 به ما يابا في الشريعة من توقيت أو تأكيد بقا في قوله تعالى **لن**
 فيها أيملا أو دلالة كسائر الشرائع التي يقضي عليها رسول الله عليه
 الصلوة والسلام والشواهد التي من عقد القابل عندنا دون التمكن

من

من الفعل دخل في المعقولة ولا خلاف في كون المورث القابل لا يصح
 لاختلاف ذلك في الاجتماع عند أكثرهم كان الاجتماع عبارة عن اجتماع الأ
 زواج لا مدخل للرأي في معرفة نهاية وقت الحس والتمتع في
 حق عند الله تعالى والظاهر أن الشريعة بالكسار السنة وهو الشرح
 أحدهما بالآخر عندنا وعند الشافعية لا يجوز كذا يكون مدة
 إلى الطعن حول انتقال الشريعة بيان مدة الحكم وجازية الأصول ببيان
 مدة حكم الكسار فيقيد بمسبيا وجازية أن يقول الله تعالى ما
 أحكم على السنن رسوله ويجوز نسخ التدين وحكم جميعا ويجوز نسخ
 أحدهما دون الآخر لأن النظم حكيم بجواز الصلوة وما هو قائم

بالاجتهاد واختلاف في هذا الفصل **الظاهر** عندنا أنه كان إجمالا لا
 أمرا قطع طوعه عن الذي يما يقيم وكان لا يفر على الخطأ فلذا
 اقترع عليه من ذلك كان دلالة قاطعة على الحكم بخلاف ما يكون
 من غيره من البيان بالرأي وهو نفي الأعلام فانه حجة قاطعة
 في حقه وان لم يكن في حق غيره هذه المقتدة ومما يصل السنة
 شرايع من قبله والفقهاء الصريحين أن ما قرر الله تعالى أو رسوله
 منها من غير أن يكون سائلا ان شرعية لم يكون وما يقع به حكم
 السنة **متابعة** أحكام رسول الله عليه الصلوة والسلام و
 روى الله عنهم قالوا وسعيد البردي على الجمل **الاجتهاد** في حق

٤

لاختلاف السماع والتوقيف والفصل أصابتهم في نفس الرأى **حيث**
 أحوال التبريل ومعرفة أسماهم وقال أبو الحسن الكرخي لا يجوز تقليد
 الصحابة إلا في ما لا يدركه بالقياس وقال الشافعية لا تقلد أحدا منهم
 وهذا الخلاف في كل ما استعملت عندهم من غير اعتقاد منهم ومن غير
 أن يثبت أن يبلغ غير قوله فسكت مسلما إليه وامان أن يخلقوا
 في معنى من ذلك فالحق لا بعدد أقاويلهم حتى لا يكون أحد من ذلك
 يقول بالرأي قول خارجا عن آقاويلهم ولا يسقط البعض من البعض
 بالتعارض لأنهم قد وجدوا للرأي المجري الحاجة بينهم الحديث **الرفع**
 فحل محل القياس وأما الثاني فإننا لا حزم في التفتي يجوز تقليده

بعضه صيغة وكل واحد منهما بمقتضى مقتضى البيان من وقت
والزيادة على النص من عند نفسه فالتأثير لا بالزيادة نص
اصل المشرع فيقول الحق وما للبعد حكم اليوم وفيما يجيء الله
لأنه لا يقبل الوصف بالغير حتى أن المظهر لما من بعد ما صام
شهر فاطم تلك من سبكتنا لم يحجره فكانت الزيادة نسخا من حيث
والعلم بجعل علمائنا رحمهم الله قراءة الفاتحة ركنا في الصلاة ^{بجدة}
الواحدة لا زيادة على النص فإجماع الزيادة التي في ذلك التبريد في
العبادة مشروطا في جواز الزيادة وهو زيادة صفة الإيمان في
الكفارة بجعل الواحد والقياس والذي يتصل بالسنة فقال رسول

الله عليه

١٨٢٢٢

رسول الله عليه الصلاة والسلام وهي اربعة اقسام مباح ومعتق
واجب وفرض وفيها قسم آخر وهو الزكاة لكنه ليس من هذا الباب
في نفسه لأنه لا يصلح للاقتداء ولا الخلو عنه الاقتداء به بيان
أنه زكاة واختلف في سائر أفعاله والجميع ما قاله الخصاص
أن علمنا من أفعال رسول الله عليه الصلاة والسلام ما قلنا
أي حجة يقتضي في مقامه على تلك الحجة وما لم تعلم على أي حجة
قلنا فعله عبادة في مقامه أفعاله وهو لا يلحقه لأن الاستماع أصل
فوجب التسليم حتى يقوم دليل على خصوصية في متصل بالسنة بيان
طريق رسول الله عليه الصلاة والسلام في أفعاله وأحكام الشرع

كان كمثل السنة من الأحاد وهو يقين بأصله فكذلك لما استقل
البناء بالأحاديث والعلل كان مقتضى القياس ^{بالإضافة}
القياس وهو يقتضي بيان نفس القياس وشروطه وكيفية عمله
ودفعها الأولى فالقياس هو التقدير بغيره يقال متى انقل بالعدل
أو تقديره واجعله نظرا لأخره الفقهاء إذا أخذوا حكم الشرع من
أصولهم مواد القياس التقدير من الشرع بالأمثلة الحكم العامة أو
شروطها لا يكون الأصل محض صك الحكم بنقله أو قبوله ^{بجدة}
نقل الله عنه وحده كان حكما يستلزم بعضا من كرامة أفعاله لا
كيفية الأصل بعد ذلك من القياس كإيجاز العلم بالهبة في

الصلاة

١٨٢٢٢

الصلاة فإن مقتضى الحكم الشرعي الثابت بالنص يقتضي الإجماع
هو نفيها ولا نص فيه فلا يستقيم التعليل بالثبات اسم الخبر الخ
لأنه لا يشترط أن لا يشرع في كونه فلا يفتقر لها ذلك في كونه
تغير الحجة المتساهلة بالكفارة في الأصل إلى إلحاقها في الشرع من
الغاية والتقدير الحكم من التماس في النظر إلى الملكة والخاصية
عند الحكماء عند ذلك مقتضى التماس إلى ما ليس بنظره ولا شرطه ^{بيان}
في ذلك كراهة التماس والظهار وفي معرفة الصدقة لأنه تقديره
إلى ما فيه نص والشرط الرابع أن يبيح حكم الأصل بعد التعليل على
ما كان قبله لأن تغير حكم النص في نفسه بالزاد باطل كما انبأنا

عن بعض مشايخنا خلافا لبعض **الاجماع** اختلفت
 فمن يعتقد **الاجماع** قال بعضهم **الاجماع** الاصلية وقال
الاجماع الاصلية **الاجماع** وقال بعضهم **الاجماع** الاصلية
 على الصلوة والسلام والصحيح عندنا ان **الاجماع** على كل من
 اهل **الاجماع** والاجتهاد **الاجماع** ونقل العلم ولكن يقتضيه
 بالشأن على ذلك حتى يوفقوا ولا يخالفوا اهل الحق فيما استوا
 به الى الحق ولا يخالفوا من لا يوافق في الباب لا فيما يستتبعه من الذي
 ثم **الاجماع** على ما مر من ان **الاجماع** الصلوة وقلوبهم فضا
 لانه لا خلاف فيهم اهل المدينة وعنده الرسول عليه الصلوة
 والسلام

ثم الذي ثبت في بعضهم وسكوت الباقيين لان السكوت في
 الدلالة على التقرير دون النص ثم **الاجماع** من بعض الصلوة على حكم
 لم يظهر فيه قول من سبقهم مخالفا ثم **الاجماع** على قول من سبقه فيه
 مخالفا وقد اختلف المشايخ في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا يكون
الاجماع لان موت مخالف لا يبطل قوله وعندنا **الاجماع** على كل من
 حجة فيما سبق فيه المخالف وفيما لم يسبق له فيه لم يظهر فيه الخلاف
 بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق فيه المخالف بمقالة الصحيح
 من الاحاد واذا انتقل اليها من **الاجماع** السلف **الاجماع** على كل من
 مخالفا كان في معنى نقل الحديث المتواتر واذا انتقل لينا با

التي جعلنا اسمها على النص جعل النص على ظاهره في حكم وجوده فيه
 وهو الوصف الصلوة **الاجماع** في قوله **الاجماع** في قوله **الاجماع**
 يصلح الوصف ملازمة وهو ان يكون على ما ذكره العبد للمنفعة
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف رحمته الله عليهم كقولنا
 في العتيبة الصغيرة انها تزوج كرها لاجها صغيرة فاستنبتت البكر
 هذا تعليل لوصف ملازمة لان الصغر موثوق في ولاية السالك لئلا
 من العتيبة تزوج لغيرها لما اتصل بعين الصغرة في الحكم لعل في قوله
 عليه الصلوة والسلام **الاجماع** لست خبيرة في ما هي من الطوائف
 والطوائف لم يفسح ولا يصلح لغيرها بالوصف قبل الملازمة لان ما مر في

واذا ثبت الملازمة لم يبق العمل به الا بعد العمل به وفي الاصل
 يحتمل الرد مع قيام الملازمة فتعريف حجة ظهوره في موضع
 من الواقع كثر الصغر في ولاية المال وهو نظير من في الشاهد
 بظهوره في دينه في منعه عن تعاطي مخطوره دينه وما يصلح لعله
 عندنا على ما ذكرنا من ان القياس الاستقراء الذي هو القياس
 الحق اذا قورن بآثاره وقد من القياس لمعناه وخصه لانه **الاجماع**
 لقوة الاثر وحجته دونه الظهور بيان الثاني في قوله **الاجماع**
 في صلوة ابنه كغيرها قلنا سلكنا النص قد ورد بان الله تعالى فخرنا
 وفي استحقاقه **الاجماع** لان الشرع امرنا بالسجود والركوع خلافا لغيره

الباطل على الاستقراء
 ظهوره في

في الفرج وما خصصنا القليل من قوله على الصلوة واسلم لا
 يتبعوا الطعام بالطعام لا سواد بسواد كان استنساخ حال الشا^ك
 دل على عموم صلته في الاصل فلم يثبت استثناء الاصل الا في ^{الكثير}
 نصا التغير بالنقص صلحا للتعليل لا به وكذلك جواز التعليل
 في باب الزكاة بالنقص لا بالتعليل لا به الام بانجاز ما وعد الفقراء
 ونفقاهو ما اوجب نفسه على الاغنياء من مال مسيح لا يمتنع مع
 اختلاف الماعين ويتضمن الادب بالاستبدال فيضار التغير ^{نقص}
 مجازا للتعليل لا به وانما التعليل الحكم شرعي وهو صلاح العمل ^{للمنفعة}
 الى الفقير به فام^ر به عليه بعد الوقوع لله تعالى بايتنا^ك لا يند^ف

ما عطف

ما عطف ان الواجب الزكاة الخماسة والماء الزكاة صلحة للذلة
 والواجب ان الله تعالى بكل عضو من اليد والكتف الى ما جعل
 عقل الشا^ك لتعليل الاضطرار هو اسبب الوقوع الله صلحة ^{للمنفعة}
 وبعد التعليل في الصلحة عما كان قبله وبهذا يتبين ان الام^ر
 في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء^ك الام^ر العاقبة اي يصير لهم عاقبة
 اولادهم واجل يعرفونهم بعد ما صار صدقة وذلك بعد الا^{مر} الى
 تعالى فيضاروا على هذا التعريف مصادر باعتبار الحاجة ^{سما}
 اسباب الحاجة وهم يجعلون الزكاة بمنزلة الكمية للصلوة كلها
 قبل الصلوة وكل جزء منها قبله فاما كونه فاحصل على حكم

الصلوة فمقتضى انظر فاما وجه القياس فبان من كون القياس
اولا بان الباطن بان ان السجدة عند الصلاة لم تشرع ^{مقتضى} في
حقه لا بد من ذلك فاما المقصود من هذه ما يصلح تواضعا والركوع و
يعمل بهذا العمل عند سجدة الصلوة والركوع في غيرهما عند الصلاة ^{للخروج}
وهذا قسم من وجوده واما القسم الاول فانه من ان يصح للمؤمن
بالقياس في بعض مقتضىه بخلاف المقتضى بالافعال الجماع والركوع
كالاسلم فلا يستلزم وتظهر الجواب فلا بد والاولى ان ترى ان
الاختلاف في نفس قبل تسليم المبيع لا يوجب بطلان ما لا خلاف عليه
فوجب محسنا لا لا يكره تسليم المبيع بما ادعاه المشتري فمقتضى هذا

حكم

حكم مقتضى الى الواجب والاحتياط فاما بعد القبول فمقتضى ^{المسألة}
الا بالاحتياط القياس عند سجدة وبني يوسف جميعا فلم يصح مقتضى
ثم الاستعانة ليس من باخر من العلم لان الوصف لم يحصل له في مقتضى
النسب والجماع والفرق كان في الضرورة الجماع والجماع مثل الكفاية
السنة وكان اذا عارضا مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
لا مانع مع قيام العلة وكما نقول في سابق عمل المنة وبيان ذلك
في قولنا في الصلوة اذا صليت في حلقه لا يفسد صوم لغوات ^{الصوم} كونه
ويظهر على ما في من اجاز خصوص العمل قال المصنف حكم هذا التعليل
ثم المانع وهو الاثر فقلنا نحن انعم لعدم العلة لان مقتضى التعليل

الطرح الى العقل بالتأثير فاما العمل المؤثر فليس المسائل فيها بعدالة
المانعة الامانة لا يحتمل المناقضة ومصادق الوصف بعد اظهار
انها بالكلية السنة او الاجماع لكنه اذا تصور مناقضة في مقتضى
من وجوه اربعة كما نقل في الخارج من غير دليل ان مقتضى خارج
من الانسان كان حقا كالقول في قوله عليه ما لم يمسك ^{فعله} فقل
اولا بالوصف وهو انه ليس يحتاج لان مقتضى كل حله وطوبى وقيل
عرقا كما قالوا ان اية العمل كان فاعل الاخراج من المانع النابت
بالوصف دلالة وهو وجوب غسل ذلك الموضع للتطهيرة ^{صفت} صالحة
مقتضى من حيث ان وجوب التطهيرة في الدية باعتبار ما يكون مقتضى

عند البيع الاستيعاب النية فاما مقتضى باطل في النية ^{نقطة} على انية
فاما المانعة فهي اربعة مانعة في نفس الوصف وفي صلوات الحكم
في نفس الحكم وفي مقتضى الوصف فاما مقتضى الوصف في تسليم
لا يهايقه بقرينة السلام لعدا من غير ان يتبعها التمسك مع ارتدادها
فانه فاسد في الوصف لان الاسلام لا يصلح قاطعا للحقوق والردة ^{تصل} في
عقوباتها ان مقتضى نفس حرام في الوصف والنية تمامها ان مقتضى
افتراقا في النية هذا مقتضى بعض الشواهد والعبارة فيظهر
الويل وجه المسألة فهو ان النفس ^{تصل} في تسليمها في الخارج
فكان كالتيم في النية لتعيق القيد فمقتضى الوجوه يلحق الصلوات

للطرح

متعلق بالعلم الشرع فسقط عنه ^{بما لا يتصل} بقدر العلم ^{بما لا يتصل} بقدر العلم
 فيقي القوم لبقائه ^{بما لا يتصل} كذا مع فوات كذا فالتكثير ^{بما لا يتصل} من
 دليل المقصود ^{بما لا يتصل} وهذا العلم ^{بما لا يتصل} هذا العلم ^{بما لا يتصل} هذا العلم ^{بما لا يتصل}
 فالحكم ففقيه فقه كثير ومخلص كثير ^{بما لا يتصل} فالحكم ففقيه فقه كثير
 ما لا يتصل فيه ^{بما لا يتصل} في هذا العلم ^{بما لا يتصل} في هذا العلم ^{بما لا يتصل} في هذا العلم ^{بما لا يتصل}
 عندنا بعد الشافعي ^{بما لا يتصل} هو ^{بما لا يتصل} هو ^{بما لا يتصل} هو ^{بما لا يتصل} هو ^{بما لا يتصل} هو
 بالتميز ^{بما لا يتصل} ولحق ^{بما لا يتصل} من هذا المكان ^{بما لا يتصل} من هذا المكان ^{بما لا يتصل} من هذا المكان ^{بما لا يتصل}
 كذا ^{بما لا يتصل} الاتقان ^{بما لا يتصل} دالة ^{بما لا يتصل} كون ^{بما لا يتصل} الوصف ^{بما لا يتصل} على ^{بما لا يتصل} التيقن ^{بما لا يتصل} بقدر ^{بما لا يتصل} بل ^{بما لا يتصل} في
 ذلك ^{بما لا يتصل} في الوصف ^{بما لا يتصل} فحق ^{بما لا يتصل} لنا ^{بما لا يتصل} ان ^{بما لا يتصل} دليل ^{بما لا يتصل} الشرع ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} بد ^{بما لا يتصل} وان ^{بما لا يتصل} يجب ^{بما لا يتصل} علما

دعوى

او هذا وهذا لا يجب ^{بما لا يتصل} لما لا يتصل ^{بما لا يتصل} ولا يجب ^{بما لا يتصل} لما لا يتصل ^{بما لا يتصل} ولا يجب ^{بما لا يتصل} لما لا يتصل ^{بما لا يتصل}
 ثابت ^{بما لا يتصل} بالنسبة ^{بما لا يتصل} والنسبة ^{بما لا يتصل} فرف ^{بما لا يتصل} التعليل ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} قطعة ^{بما لا يتصل} عنه ^{بما لا يتصل} فلم ^{بما لا يتصل} يبق ^{بما لا يتصل} التعليل
 حكم ^{بما لا يتصل} سوق ^{بما لا يتصل} العقيدة ^{بما لا يتصل} فان ^{بما لا يتصل} قيل ^{بما لا يتصل} التعليل ^{بما لا يتصل} بما لا يتصل ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص
 النص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص
 لا يمنع ^{بما لا يتصل} التعليل ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص
 فوه ^{بما لا يتصل} ان ^{بما لا يتصل} طريق ^{بما لا يتصل} به ^{بما لا يتصل} وهو ^{بما لا يتصل} ترك ^{بما لا يتصل} واحد ^{بما لا يتصل} من ^{بما لا يتصل} القسم ^{بما لا يتصل} من ^{بما لا يتصل} القسم ^{بما لا يتصل} من ^{بما لا يتصل} القسم ^{بما لا يتصل} من ^{بما لا يتصل} القسم
 اما ^{بما لا يتصل} وهو ^{بما لا يتصل} من ^{بما لا يتصل} العلم ^{بما لا يتصل} الطردية ^{بما لا يتصل} فان ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} القول ^{بما لا يتصل} ع ^{بما لا يتصل} ع ^{بما لا يتصل} ع ^{بما لا يتصل} ع ^{بما لا يتصل} ع ^{بما لا يتصل} ع ^{بما لا يتصل} ع
 ثم ^{بما لا يتصل} ان ^{بما لا يتصل} هذا ^{بما لا يتصل} الموضوع ^{بما لا يتصل} هو ^{بما لا يتصل} العلم ^{بما لا يتصل} فالتكثير ^{بما لا يتصل} فالتكثير ^{بما لا يتصل} فالتكثير ^{بما لا يتصل} فالتكثير ^{بما لا يتصل} فالتكثير ^{بما لا يتصل} فالتكثير ^{بما لا يتصل} فالتكثير
 في ^{بما لا يتصل} صوم ^{بما لا يتصل} رمضان ^{بما لا يتصل} ان ^{بما لا يتصل} صوم ^{بما لا يتصل} رمضان ^{بما لا يتصل} ان ^{بما لا يتصل} صوم ^{بما لا يتصل} رمضان ^{بما لا يتصل} ان ^{بما لا يتصل} صوم ^{بما لا يتصل} رمضان ^{بما لا يتصل} ان ^{بما لا يتصل} صوم ^{بما لا يتصل} رمضان

من ^{بما لا يتصل} الفصل ^{بما لا يتصل} وبطل ^{بما لا يتصل} القياس ^{بما لا يتصل} والثاني ^{بما لا يتصل} قلبي ^{بما لا يتصل} وصف ^{بما لا يتصل} شاهد ^{بما لا يتصل} على ^{بما لا يتصل} العقل
 بعد ^{بما لا يتصل} كان ^{بما لا يتصل} شاهد ^{بما لا يتصل} له ^{بما لا يتصل} وهو ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص
 فصار ^{بما لا يتصل} وجه ^{بما لا يتصل} اليك ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا
 مثاله ^{بما لا يتصل} قوام ^{بما لا يتصل} في ^{بما لا يتصل} صوم ^{بما لا يتصل} رمضان ^{بما لا يتصل} ان ^{بما لا يتصل} صوم ^{بما لا يتصل} رمضان ^{بما لا يتصل} ان ^{بما لا يتصل} صوم ^{بما لا يتصل} رمضان ^{بما لا يتصل} ان ^{بما لا يتصل} صوم ^{بما لا يتصل} رمضان
 النية ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص
 التي ^{بما لا يتصل} بعد ^{بما لا يتصل} عين ^{بما لا يتصل} كصوم ^{بما لا يتصل} القضاء ^{بما لا يتصل} لان ^{بما لا يتصل} ما ^{بما لا يتصل} يتبع ^{بما لا يتصل} من ^{بما لا يتصل} هذا ^{بما لا يتصل} الشرع ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص
 يتبع ^{بما لا يتصل} قبل ^{بما لا يتصل} الشرع ^{بما لا يتصل} وقد ^{بما لا يتصل} تقبل ^{بما لا يتصل} العلم ^{بما لا يتصل} من ^{بما لا يتصل} وجه ^{بما لا يتصل} آخر ^{بما لا يتصل} وهو ^{بما لا يتصل} ضعف
 مثاله ^{بما لا يتصل} قوام ^{بما لا يتصل} حدة ^{بما لا يتصل} عيادة ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا ^{بما لا يتصل} لا
 بالشرع ^{بما لا يتصل} كالمسود ^{بما لا يتصل} فبقا ^{بما لا يتصل} العلم ^{بما لا يتصل} ما ^{بما لا يتصل} كان ^{بما لا يتصل} كذلك ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص ^{بما لا يتصل} فله ^{بما لا يتصل} نص

فد

في عمل الشروع والتدبير والصور وهو متعين من وجوه القلب لما
 جاء بحكم الترتيبات المتعاقبة وكان المقصود من الكلام معناه ^{متوا}
 مختلف في الترتيب من وجه وسقط من وجه على المقادير ^{لك}
 مطبق للقياس وأما المعارضة التي اقترن بها الحكم في حكم الفرع
 وهو صحيح والثاني في علم الأصل وذلك باطل لعدم حكمه في نفسه
 لو ان مقتضى كونه لا اتصال به بوضع الذراع الا من حيث انه
 تلك العملية فيه وعدم العدالة لا يرجع عدم الحكم وكل ذلك صحيح
 الاصل يمكن على سبيل المقارنة فليكن كدعي سبيل الخالفه كلقام
 في اتفاق الراعي ان تعرف يلاقى حق الرعي بالادبار ^{فكان}

مردود

مردود كالسبع فقالوا ليس هذا كالسبع ^{العتق} لا يمكن احتمال الفسخ بخلاف
 والوجه فيه ان تقول ان القياس يقتضي حكم الاصل مقتضيه
 وحكم الاصل وفق ما يحتمل الفسخ وانت في الفرع تبطل هذا كما
 يحتمل الفسخ ^{الترجيح} والرد ^{فصل} واذا قامت المعارضة كالسبيل فيه
 وهو صان عن فصل المثلين على الاخر ومفاتيح قالوا ان
 لا ترجيح بقياس آخر فذلك الكتاب والحديث ولما ترجح البعض
 على البعض اقره فيه وكذلك من الجاهل لا ترجح على صاحب حجة
 والذي يقع به الترجيح اربعة ترجيح بقوة الاثر في الاثر وفي الحجة
 فالحق في كونه اولى بفضل في مساجد على مثال التمسك بمعارضة ^{القياس}

والترجيح بقوة مشابهة على حكم المشهور كقولنا في مسجدا من المساجد
 لا ما ثبت دلالة الحقيقة من قولهم انك في الدلالة التكرار ^{الركان}
 الصلوة مما لها بالادبار التكرار لما اثر السجدة في التعريف ^{فلازم}
 وكل ما لا يعقل تطهيره لا يتم ونحوه والترجيح كونه الاصل في كونه
 الاصل زيادة لزوم الحكم معه والترجيح بالتمسك ^{اصنف}
 وجوب الترجيح لان عدم لا يتعلق بحكم الحكم اذا تعلق بوجوه
 ثم عدم منه مكا اضعف بوجهه وانما انما من ترجيح
 الترجيح بالذات احق منه بالمال لان المال قابلية بالتا ^{لصلة}
 له والتبع لا يصلح مبطلا للاصل وعلى هذا قلنا في موسم ^{فيه}

انه

انه يتبادر بلبية قتال نصا للمنازلة لا يكون ولا يتعلق بالعمارة
 فاذا وجد في البعض دون البعض بقا مضافا فوجب بالدلالة
 من باب الوجود ولم ترجح بالنسبة احتياطيا في باب العباد ^{جج}
 بغيره في الحال ^{فصل} ثم حجة ما يشتهر بالجم التي يوردونها باقيا على
 باب القياس ببيان الاحكام المشروعة مما يتعلق بالاحكام ^{هـ}
 ولما اضعف التعليل للقياس بعد معرفة هذه الجمل فالتعقبات بها
 الباطل يكون وسيلة اليه بعد احكام طريق التعليل امام الاحكام
 المشروعة فانواع اربعة حقوق الله تعالى وحقوق العباد ^{لصلة}
 وما اجمع فيه الحقان ^{فصل} روي انه في ذلك القديس وما اجمع ^{فيه}

في غالب النقص من حقوق الله تعالى في النوع عبادة خاصة
كالإيمان والصلاة والزكاة ونحوها وعقوبات كاملة كالحد
وعقوبات كقائمة وتسميتها الجزية وذلك لئلا يجرى الميراث
وحقوق الزوجة من الأمرين وهي الكفارات وعبادة فيها معنى التو
حيه لا يستر لها حال الأهلية وهي صدقة الفطر وموتها ^{في}
القرية وهو العشر وهذا لا يستر ^{في} الكافر وجازا لبقاء عليه
محمديه وموتها معنى العقوبة وهو الخراج ولأن لا يستر
على المسلم وجازا لبقاء ^{في} حق قائم بنفسه وهو حق الضمان و
المعادن فلهذا حق وجب لله تعالى في نفسه وبيان المهادقة

فصار

فصار المصائب لكل لكنه أوجب البعثة إخماسا للعالمين منه
منه فإما كبر عقابا لفساده وإدارة طاعة له بل هو حق استيفاء ^{فوق} نفسه
السلطان أحده وقسمته فلهذا يجوز تأجيله إلى من استحق إرثه
الأخماس للعالمين فلهذا ^{في} الصدقة وأولها بني هاشم لأنه ^{في} هذا
التحقيق لم يصير من الأوساخ وحقوق العباد لكن من إن تحصيلها
العلم الثاني فإربعة السبب العلة والسطح والعلامة أما السبب ^{في} حقيقة
فما يكون طريق الحكم من علة أيضا إليه وهو باق لا يجرى ولا يفعل
فيه من العلة لكنه يفعل بينه وبين الحكم علة لا تصاف إلى السبب
وذلك مثل لالة السارق على مال الإنسان ليس ^{في} حال أخيفت إلى ^{السبب}

أسباب المانع فإذا لم يوجب الحكم من الأصل حتى يستحق الشرقي
فوقه فلهذا فلهذا لا جارة علة إنما ومع ذلك فلهذا مع تعجيل
الأجرة ولكنه يشبه الأسباب لما في معنى الأمانة حتى لا يستند ^{في} ذلك
كل بما يشبه إلى الوقت علة من أسما وفيه الأحكام لكنه يشبه الأسباب ^{في} ذلك
فصار الزكاة في الأصل علة المأونة ومع ذلك لا يوجب الزكاة مؤثرا في ^{في} ذلك
لأن الغنا يوجب المؤنة لكنه جعل علة بصفة الغنا فلا يوجب حكمه
أشبه الأسباب الأخرى لما في معنى المأونة إلى ما ليس بمؤنة إلى ما هو ^{في} شبيه
لعلها كان مؤثرا في الأصل لا يصفه لا يستعمل بصفة أشبه العلة ^{في} هذا
غالب لأن النقص أصل الغنا وصف ومن حكمه أنه لا يظهر وجوب الزكاة

في قوله

في الأصل قطعا بخلاف ما ذكرنا من السوء ولما أشبه العلة كان ذلك
أصلا كالوجود في أساس الأصل في التقدير حتى لا يتعجل لكنه ليس
زكاة لعدم العمل ولكنه ذلك من حيث الموت علة لتعيين الأحكام ^{في} ذلك
ومع ذلك أن حكمه مثبت في موضع الاتصال بالموت فاشبه الأسباب
هذا الوجه وهو علة في الحقيقة وهذا أشبه بعلة من النقص ولذلك
شرار القريب علة للعقوبة بواسطة هي من موها الشر وهو الملك
فكان علة تشبه كالزكاة وإذا انقلب الحكم بزمين مؤثرين كان
أخرها وجوده على حكمه لأن الحكم في ذاته رجحانه على الأول بالوجود
عنده ومعنى لانه مؤثر فيه ولأن أول أشبه العلة معنى ذلك أن حرمته أسأ

فما لم يحكم العلة وذلك مثل الدابة وسوقها فانه سبيها
 يتلوهما كانه في بعض العلة فاما العين فانه تضع سببا للفظ
 مجازا فذلك تعليق الطلاق والطلاق بالشرط لان اذ في ذلك
 ان يكون شرطه فالعين تعقد للرفعة فقط لا يكون شرطه للكفاة ولا
 الجواز لكنه يحتمل ان يكون المسمى سببا مجازا وهذا عندنا وانما في
 جعل سببا هو في هذه العلة وهذه العلة المجازية شبهة الحقيقة كما خلا
 لغيره وتبين لك في فصلة التخيير هل يطلق التعليق فعندنا
 سبطا لان العين شرحت للمفكر كمن يبين ان يصير المرفوضا
 بالخيار فاذ كان المرفوضا بالخيار ما مضى في المباح الشبهة

كانت مضمونة بغيره فيكون التعليق حيا للعين شبهة المجاز
 القيمة واذا كان كذلك لم يبق الشبهة الا في جعل الحقيقة لا تستغنى
 الجواز فاذ كان الجواز طلاقا تعقد بالملك فانه يصير في مطلق
 فان عدم المبالاة ذلك المشرع في حكم التعليق فصار معارضا للثبوت
 السابقة عليه فلهذا العلة هي في الشرع عبارة عن انقضاء اليه
 الحكم ما استدله وذلك مثل البيع للملك والملك الجواز والقتل والقصاص
 وليس من صفة العلة الحقيقة فقد ساء الحكم بل الواجب ان يكون
 معا وذلك كالاستطاع العقل عندنا فاذ كان في الحكم مانع كما في بيع
 الموقوف والبيع بشرط الخيار كان علمه اسما في الحكم ودلالة كونه علة

تثبت بعد وقوعه الزوي لان الزوايا الشبهة شبهة الفضل فيثبته
 شبهة العلة والسفر على الخوفا اسما حكما لا معنى فان الموت
 هي المشقة لكن السبب اقيم مقامها سببا واقامة الشيء مقام غيره
 نوعا احدهما اقامة السبب للشيء مقام المدعو كما في السفر والمرض
 والثاني اقامة السبب للمدلول كما في الجعنة من المحبة اقيم مقام
 في قولان كنت ليحييتني فانت طالق وكل في العلم اقيم مقام الحاجة
 فاذ باعة الطلاق واما الشرط فهو في الشريعة عبارة عما يصح
 الحكم اليه موجد عاكف ولا يجوز بانه فالطلاق المعلق بمشروطة
 السليبي يوجب قولان طالق عند خلو الدابة وقد فقام الشرط

مقام العلة كحق البير في الطريق وهو شرط في الحقيقة لان انقضاء علة
 للسقوط والشرط سبب محض لكن لا يصح كانت مسكنة مانعة عن النقل
 فكان الحظر ازالة للمانع فثبت له شرط ولكن العلة ليست بصالحة
 للمحكم لان النقل امر طبيعي لا يتوقف عليه والشرط مباح بل لا يشترط
 لجعل علة في اسطة النقل واذ لم يعارض الشرط ما هو علة والشرط شبهة
 بالعلم لا يتعلق به من الوجوه اقيم مقام العلة في ضمان النفس والاموال
 جميعا فاما اذا كانت العلة صالحة للمحكم لم يكن الشرط في حكم العلة ولهذا
 علمنا ان شرطه الشرط واليمين اذ ارجو اجمعا بعد الحكم ان الضمان على
 مشهود اليه كما لا يمتنع ان يكون العلة والشرط اجمعا سببا

حكم السبب كسبب الوجود التخييري والاختيار اذا احتجوا في الطلاق والطلاق
 رجوعا جميعا بعد الحكم ان العلم بالظهور الاختيار لانه هو العلة و
 التخيير
 سبب على هذا قلت اذا استقل للزوج والمعاد في الحال ان سقط
 قسه
 كان القول قوله استقانا لانه يمسك بما هو الاصل وهو صلة
 حية
 العلة ويدرك خلافه بشرط معلوما اذا اوعى خارج الموت بسبب
 آخر لا يصدق لانه ماعلة وعلى هذا قلنا ان العلم لا يرد على حق ايق
 لم يضمن كالمحل شرط في الحقيقة والحكم السبب لا ينسب الا بالحق
 علة السلف فالسبب القديم والشرط ما هو متاخر ثم هو سبب محض وقد
 اعترض على ما هو علة قائمة بنفسها غير جادة بالشرط كما كان هذا

من

لمن ارسل دابة في الطريق فمالت مية وبسيرة ثم امابت شيئا لم يصح
 بضمه لان المرسل صاحب سبب الاصل وهذا ما شرطه جعل سبب
 ابو حنيفة رحمه الله وابو يوسف رحمهما الله ففتح باقتضاض الطرس
 انه لا يضمن لان هذا شرط محرم في السبب وقد اعترض على فعل
 المختار في الاول سببا محضا فلم يعمل السلف مضادا لغيره اسقط
 في السبب لانه لا اختيار له في اسقطه حتى اذا اسقط نفسه هدره
 واما العلامة فاما في الوجود جعل العلم في الوجود من غير ان يتعلق
 به وجوده لا يوجد وقتئذ في العلامة شرط وذلك مثل النقص في باب
 الرقي فانه اذا ثبت كان معرفة الحكم التي في فاما لو وجد انما بصورة

التجربة

لذلك العواقب لم يكن منعها وان لم تبطل الدعوة على ما قالوا
 حنيفة
 رحمه الله في السعيه ابلغ خمسا وعشرين سنة لم يمنع ماله منه
 لانه قد استوفى مدة التجربة والاستحسان فلا بد ان يرد اليه رشدا
 وليس على الحاكم هنا الا ارجل قاطع من جعل العقاب حجة في حق
 الشرع
 بخلافه فليس معه دليل يقتل عليه ومن الغناه من كل وجه فلا بد
 له ايضا وهو من هذا النوع فانه قال في حق لم تبطل الدعوة اذا
 قتلوا
 ضمنوا فعمل انهم معفو وذلك انه لا يبي في الشرع ان العقل
 معتبر في الأهلية فاما بالغيث لالة التجبها والعقل ليس انصر فيه
 وان العقل لا ينفك عن الحيوان فلا يصح حجة بنفسه بحال اذا
 ثبت

ان

ان العقل من صفات الأهلية قلنا الكلام في هذا طبعه من الأهلية
 والامور المعترضة عليها **مسألة** في بيان الأهلية نوعان أهلية وجودية
 أهلية اداء اما أهلية الوجود فبنا على قيام الذمة فان الادنى
 يولد ذمة صالحة للوجوب له وعليه بالجماع الفقهاء بنا على
 العهد الملتزم قال الله تعالى اذا عقدت ذمتك لم ينك من ظهرك
 ثم قد يمتد لاية وقيل الانفصال هو خروج وجه فلم يكن له ذمة
 مطلقة حتى يصلح للوجوب ولم يجلبه اذا انفصل وظهرت
 لذمة مطلقة كان اهلا للوجوب له وعليه لانه الوجوب عين
 مقصود بنفسه فبان ان يظل له حكمه وغرضه كما ينبغي لعدم

ويتوقف انعقادها على وجود المحض فلا ولهذا لم ينفرد اليهود
 الاخصا اذا جعلوا بحال **فصل** اختلاف الناس في العقل هو من
 العقل الموجبة ولا يقال ان العقلية العقلية موهبة لما استقر
 محرمات استقر على القطع واستقر العقل الشرعي فلم يحررنا
 يثبت بغير الشرع ما لا يدرك العقل وينبغي وجعل الخلق حيا
 نفس العقل وقالوا لا بد من عقل صغير كان او كبير في الوقف
 الطيب عقل النما والله لم يخلق الدعوة وقالت الاسرة لا بد
 بالعقل اصلا دون السمع ومن اعتقد الشرع لم ينفذ الدعوة فهو
 معدن والقول الصحيح ان بابا كان العقل حجة لاثبات ^{الاهلية} الاول

وهو موزون في هذا الايدي يعني به طريق سيد به من حيث انتهى
 اليه ذلك الحورس فينبغي ان يكون العقل في ذلك القلب لعله يتوفى
 الله تعالى وهو كالمسحور في اللبوت الطاهرة اذا برخت وبدا شعائرها
 ووضع الطريق كانت العين مدركة فيها فاما العقل كقاية ولهذا
 قلنا ان البصير غير مطلق الا ما حجة اذا عقلت المراهقة وهي تحت
 مسلم من اربع سنين ولم يصف الاسلام لم يجعل تدو لم ين من روحها
 ولو لم يمت كذلك لما نت من روحها ولما نقل في الذي لم
 تلبس الدعوة انه غير مكلف بحجة العقل وان لم يصفها عاينا طافا
 ولم يقتض على شيء كان معن واما اذا اصابه الله تعالى بالحرمة و

معدله لهذا المخرج على الكافر حتى من الشرايع التي هي الطاعة لما بين
اهلا لغيره الاخره وان لم يكن له اهل لا يدرى وجوب حكمه
ولم يجز على الصبي الايمان قبل ان يتقاربه اهل اهلية الا اذا
واستقل الادار قلنا بوجوب اهل الايمان دون اذنيه حتى مع الاذا
من غير كلفة كان فيها كالمسافر يودى للجمعة فاما اهلية الا
فتوها قاصه وكامل اما القاصه فثبت بعنده الذمه اذا كانت
قاصه قبل البلوغ وكان له عدا يلوع فيها كان معقوها كانه
الصبي لا يقاتل بعينه لعملة وتبني على اهلية القاصه
الا اذا وطئ اهلية الكاملة وجب له احوالها وتبعها الخطا عليه

و

وعليه هذا قلنا ان يخرج من الصبي العاقل الاسلام وما يحسن منقعة
من المنقعات كقبول الهدية ومع من اذا اراد العباد البدنية من غير
عهدة ومالك يرى الولي ما يتردد بين الفسخ والبيع ويجوز
وذلك باعتبار انه نقصا رايه الجبري الى الولي وضار كالبائع في
ذلك في قول الجعفي في الله الاتي مع بيعه من الاجابة
بغيره فالحسن في رواية اعتبار بشبهة النيابة في موضع العمدة
وعلى هذا قلنا في المحج اذا اؤكل لم تترد العهدة وبانه للولي
تدبره فاذا اؤقبت الصبي بشي من اعمال البر بطلت وصيته
خلافه الشارح وان كان في دفعه خالفه كان الارث شرع نفعا

للورث الاتي انه شرع في حق الصبي وفي الانتفاع عنه الى الانبياء
ترك الافضل له الا انه شرع في حق البالغ كما شرع له الاطلاق
والعاقبة والصدقة والقرض ولم يشرع ذلك في حق الصبي
ولم يملك له عليه غيره مكاله القرض فانه ملك القاضي
الامن عن التقوى ولاية العاقبة فاما الرد فلا يمتثل العقوبة
احكام الاخره وما يلزم من احكام الدنيا عند هذا الا
يوسف رحمه الله فانما يلزم حكم الصدقة لا قضاء الدين فلم يصح
العفو من مثله كما اذا ثبت بغيره لا يورث في الامور المعترفة
على الاهلية العواض فوهان ما يورث ومكتسباتها وما يورث

الصغير

للصغير العيون والفتحة والسيان والقوم والاعضاء والرق والمرض
لغيره والنفاس والوفاة والملك فله فروعان منه ومن غيره اما
الذي من هذا الجاهل والسفاهة والسكر والخمر والخطا والسفاهة
من غيره فلا ذكره بما فيه العباد وما ليس فيه الجاهل واما الجاهل فانه يورث
الجور من الاثم ويسقطه ما كان من غير العقل السقوط فاذا امتنع
لزمه الاداء ويؤدي الى المخرج فيبطل القول بالاداء فيعدم الوجوب ايضا
لان الله بعد الامتداد في الصوم من يستوجب الشهر في الصلوة
ولكن زيد بن ثابت في رواية وفي الركعة ان يستغرق المول عند غروبه
واقام ابو يوسف رحمه الله كثر المول مقام كذا تيسيرا وما كان حسنا لا

غيره اوقيح لا محتمل العقوبات في حقه حتى يشتمل على عدد
متساويين ولما انصرف في الالهة مثل الجنون لانه عديم العقل
والعيت كما اذا عقل قناراً ضارباً من اهل بيته او الكون الصاغر في
ذلك فيسقط عنه ما يحتل الموقوف من ابلان وحمل الامر الى موضع
العهد ويصير منه وله ما لا عهد فيه لان الصاغر انما لا يفعل
سبب العقوبة عن كل جهة محتمل العقوبة وهذا لا يحرم عن اهل البيت
عند ما يلزم عليه جرمه بالحق واللعن لان الرق ينال في اهلية الارث
ولكن لا الكفر لان الرق ينال في اهلية الولاية وانما العلم الحق لعدم سبب
اهلية لا يحرم ولما اقره سبب بلوغ مثل الصبيح العقل في كل

الحكم

الحكم حتى انه لا يمنع هذه العقوبة الفعلية من العقوبة واما ضمان ما
يستلزم من الاموال فليس بعهد لانه شئ خير او كونه حياً مؤثراً
او مقتوماً لا ينافي جهة العمل ونوعه عند الخطا كما يوضع عن الصبي
ويعرف عليه فكله على غيره وانما يفتقر الجنون والصغار في هذا المعنى
غير محدد دقيق لانه اسلمت امرته عن غيبه واما الاسلام ولا
يؤخر في الصبي محدد من حيث تأخيره اما الصبي اعاق والمعتوه العاقل
فلا يفتقران فاما الشبان فلا ينافي العوج في حق الله تعالى لانه اذا
غالب بلدهم الطاعة مثل الشبان في الصوم والسميت وانما يحتمل
من سبب العقوبة من جهة سبب الحق اعترض بخلاف حقوق العباد وعلى

هذا قلنا ان سلام الله لما كان قابضاً لم يقطع الصلوة بخلاف الحكم
 لان هبة المصير ملكة له فلا ينفذ الحكم باسمه وانما النعم يخرج
 عن استعمال العدة في الاختيار فاصح في الخطا والاداء لم يثبت
 اصلا في الطلاق والاعتاق والاسلام والردة ولم يتعلق بقرينة و
 كلامه في الصلوة حكم فلما دافعت في صلوة وهو صحيح والافعال مثل
 النعم في موت الاختيار وفوت استعمال العدة حتى منع صفة النعم
 وهو انه من لان النعم فقه اصلية وهذا عارض بما في الفقه ا
 ولهذا كان حلت في كل الاحوال ومنع انباء واعتبر استدا في الصلوة
 خاصة وانما الرق فهو يخرج حكمي شرع بخلاف في الامس ملكة في حالة البقاء

صار

صار من امور الحكمة به المصير المرد عنه التملك والاستبدال وهو
 لا يحتل الخبز وفقدان المحقق في الجامع في مجموع النسب الخا اقران نصفه
 صفة فلا انه يحتل عبد في شهادته وفي جميع احكامه وقال ابو يوسف
 رحمه الله ومعه ^{الله} الا حاق لا يخرج في الملم يخرج ففعاله وهو
 العتق وقال ابو حنيفة رضي الله عنه الاعتاق ازالة الملك ^{تعلق} بخير
 بسقوله كل من المالك لا يخرج وهو العتق فاذا سقطت بعضه
 فقد وجب شرط العمل فثبت العتق الى تملكها وصار كغيره
 الوصية لا باحة الصلوة وكذا عداد الطلاق للحرير وهذا الرق في
 ما نكح المالك الفتيام المسكونة ما لا يحق لامتلاك العبد المكاتب ^{الستر}

ولا يصح منه المحبة الاسلام لعدم اصل القدوة وهي البدنية لانها
 للموتى لا حياة استثنى عليهم القربى الدينية والرق لا ياتي في مالكية
 خير المال وهو الكسب والدم والحياة ونيا في حال العار في اخلية
 الكرامة المعنوية للبشر في الدنيا مثل الدعة والحل والولاية
 حتى ان دونه ضعفت بوقت فلم تحمل الدين بنفسها وضعت اليها
 مالية الرقبة والكد يمكن ان الحكم في تقصير الرقبة حتى انه يخرج العبد
 امرتين وتطلق الامة بنتان وتصنف العدة ^{وانقضت} والقسم ^{والحد}
 قبة نفسه لانه اهل للثروة في المال واستحقاق العبد عليه ^{دونه}
 ملكه فوجب نقصان ^{دونه} ومع من الدين لنقصا احد من المالكين

كما تصنف الانوشة منهم احرارها وهذا عند ان الماذون تصرفت ^{نفسه}
 ويحيط الحكم الاصل للمشرق وهو ايد المولى الخلفه فيما هو من
 الزوايد وهو الملك المشرق مع المولى الى اليد فلما جعلنا العبد في
 حكم الملك وفي حكم بقار الاذن كالوكيل في مسائل من المولى وفي
 عامة مسائل الماذون والرق لا يورث في عصمة الدم ولما هو مشر
 في قيمة طما العصبه بالامان فلان العبدية مثل الحر وذلك
 يقتل الحر بالعبد قضا صا ووجب الق نقصا في الجهاد حتى لا
 يعطيه الجهاد ان استطاعه في الحج والجهاد غير مستناه على المولى
 ولما لم يستوي ^{دونه} هم الكامل من الغنيمة وانقطعت الولايات

بالقائه هجره وانما مع ما من المادون كان الكمان بالاذن يخرج عن
اقتسام الولايات عن قبيلته هارثية كما في الفتنة فلزمه ثم تعدى
الوفية مثل شهادة بهلال رمضان وعلى هذا اصل معنى قوله
بالحدود والقضاة السرية المستملكة وبالقائمة مع من المادون
وفي الجور اختلا معرو وعلم هذا في جنائنه العبد خطا انه يصير
جنائنه انية لان العبد ليس من اهل فنان ما ليس بمالك انشاء
الولي هذا فيصير عايدا الى اصل عند الحقيقة فهو لله عنة
لا يحل بالاذن من مفعلهما يصير مع الحوالة واما الرق فانه لا
يتا في اهلك الحكم والاهلية العبارة لكنه لما كان سيوتا والموت علة

الخلقة

الخلقة كان من اسباب قتل حق الوارثه العزيم بما القيت به
اذا اتصل بالوفاة مستندا الى انه بقدر ما يقع به صيانة الحق فيقبل كل
نقد خواق من محتمل الفسخ فان العقل البصيرة واجب في الخلق
ثم التقار ك بالقضاي الاجتيج اليه وكل تعرف واقع لا محتمل
جعل كالمعلق بالموت كالاتاق اذا وقع على حق غيرهم او واد
فبذلك اعتاق الراس حيث ينفذ لان حق الرقيق في ملك السيد
دونه ملك الرقيق وكان انقيا سواه لا يملك الرقيق الصلة و
اذا ما الحقوق المالية لله تعالى والوصية بذلك لان الشرع جودك
عن التملك فظالمه ولما في الشرع الادصار للوثة تحت حق قال

يوم يكلم الله في ذلك يوم بطل ايضا ولهم بطل في الصورة
 ومعية حقيقة وشبهة حتى يخرج سبعة من الاربعة ^{عند} املا
 اربعة رحة الله وبطل في ردة الله او حصل واستفاد روية
 وتقويت الحيوة في حقهم كما تقويت في حق الصغار ^{الخصي} واما
 والنفس فانها لا يبعث الصوم والصلوة فيقوت لادارهما
 وفي قضاء الصلوة خرج لصاعها فيسقط بها ال ^{خرج} الصلوة ولا
 في قضاء الصوم فلم يسقط اصله واما الميت فانه يجوز ان يسقط
 به ما هو من بالكتيف لغوات غرقته وهو لا دار عن اختيار هذا
 انه بطل عند الزكاة وسائر ويجوز القربى ^{الحاجة} فيبقى عليه ما لم يمتنع عليه

بيرة

عليه وكان حقا متعلقا بالحيوية في بقاها لان فعله غير معقود
 فان كان دينا لم يمتنع في الدقة حتى ينضم اليه ما لا واما ^{الذم} كونه
 وهو دنة الكفيل ولهذا قال ابو حنيفة رحة الله ان الكفالة ^{لدى} ما
 عن الميت لا تقهر اذ لم يظفها الا او كفاها كان الميت ساعدا ^{قطر} العبد
 المحجور ويقرب اليه فكيف عن غيره ^{الصلوة} لان ذمته في حصة كاملة
 ولما دعت اليها المالية في حق الموتى وان كان شرع عليه بطريق
 بطل الا ان يوصي به فيخرج من الثلث واما الذي شرع له فينا ^{حج} على حدة
 والموتى لينا في الحاقه لهما شقيقه بالحاجة ولذلك قدم جهارة
 ثم ويؤخذ ثم وصاها من ثلثته ثم وصيها وارث بطريق الخلافة ^{الحاجة} عنه

نظره ^{فقد} بقيت الكتابة بعد موت المولى ^{فمستحق} المكاتب وفاء
 وقلنا ان المرأة ^{تعتل} بعد موتها لان الزوج ^{مات}
 في ملكها ^{فقد} بقضاء العدة ^{فما} حرم ^{من} حواشيها ^{فما} اذا ^{مات}
 المرأة ^{لا} قد ^{موت} ملكة ^{وقد} غلبت ^{اهل} المملوكة ^{بالو} ^{تعلق}
 حق ^{المقتول} ^{الدية} اذا ^{انقلب} ^{العصا} ^{ما} ^{لا} ^{كان} ^{الامر} ^{وهو}
 نيت ^{للزوجة} ^{ابتداء} ^{ببطلان} ^{العقد} ^{لأن} ^{انه} ^{يجب} ^{بقضاء} ^{العصاة}
 وعند ذلك ^{كل} ^{عليه} ^{الامانة} ^{يفض} ^{إليه} ^{لحاجة} ^{تفارق} ^{الخلق}
 الاصل ^{لا} ^{تلك} ^{حاله} ^{اما} ^{احكام} ^{الآخرة} ^{فلهي} ^{لحكم} ^{الاحياء}
 القبر ^{لميت} ^{فيحكم} ^{الآخرة} ^{كالرحم} ^{للماء} ^{فقد} ^{الفضل} ^{في} ^{حق} ^{الشيء} ^{منه}

فيه ^{لحكم} ^{الآخرة} ^{دفعه} ^{دار} ^{واقعة} ^{لأن} ^{موت} ^{الله} ^{فان}
 يصير ^{لنا} ^{دفعه} ^{بكر} ^{مستحق} ^{في} ^{العوارض} ^{للميت} ^{أما} ^{الجهل}
 فانواع ^{اربعة} ^{جهل} ^{باطل} ^{لا} ^{شبهة} ^{وهو} ^{للمفتر} ^{انه} ^{يسمع} ^{عنه}
 في ^{الآخرة} ^{اصلا} ^{لانه} ^{مكابر} ^{ومحذور} ^{بعدم} ^{وضوح} ^{الدليل} ^{وجهل}
 هو ^{دونه} ^{بطل} ^{لا} ^{يصح} ^{عنه} ^{في} ^{الآخرة} ^{التي} ^{هو} ^{جهل} ^{بما} ^{القول}
 في ^{صف} ^{الاستغناء} ^{في} ^{احكام} ^{الآخرة} ^{وجهل} ^{بما} ^{لانه} ^{جهل} ^{بما} ^{الجهل}
 الواضح ^{لانه} ^{لا} ^{يتميز} ^{فيه} ^{لانه} ^{متا} ^{بالقرن} ^{فكاد} ^{الاول} ^{لكنه} ^{لما}
 من ^{المسلمين} ^{او} ^{ممن} ^{يقتل} ^{الاسلم} ^{لما} ^{من} ^{ظاهر} ^{والزامة} ^{فان} ^{تعمل}
 متا ^{بطل} ^{الفاصد} ^{وقلنا} ^{ان} ^{الباع} ^{في} ^{اذا} ^{انقلب} ^{ما} ^{العتا} ^{ونفسه} ^{ولا} ^{منعة}

له بعض وكذا في الأحكام يلزمه وكذا في الجمل من قال في
اجتهاد الكتاب والسنن المشهورة من علماء الشريعة أو عمل بالتقريب
من السنة على خلاف الكتاب والسنن المشهورة مردود بطلان عند
أصله مثل القوي بطلانها الأصل وحمل مقولها التسمية
والقضا بالقسامة والقضاء بشاهد يمين والتوقيع الثالث من
جمل يصلح شبهة وهو الجمل في موضع الاجتهاد الصحيح وفي موضع
الشبهة كالحجيم إذا فطر على من أن الحجامة فطرته لم ترقه المفارقة
لأنه جمل في موضع ومن في يجازيه والله على كل شيء قدير لم
يلزمه الحد لأنه جمل في موضع الاشتباه والنوع الرابع جمل يصلح

وهو من أسلم في دار الحرب فإنه يكون عبدا لله في الشرع لأنه
غير مفسر بخفاء العدل وكذا جمل العدل والمأذون بالإطلاق ومنه
وجمل الشفع بالبيع والمولى بمينا تة العبد والكفاي بالتحاح والامة
بجنا والعتق بخلاف الجمل اجتهاد بالبيع فطاعه من علماء السك
نوا سكر بطريق مباح كسر الجواز وشرب الخمر والمضطر فانه
الاعتماد وسكر بطريق مخفوف فانه لا ينافي الخطأ قال الله تعالى يا أيها
الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وأنتم سكران فلا يعلمون ما تقولون
الاهلية وتبين الحكم الشرع وتنفي ضرورة كراهة الورد
استحسانا وطلاقة الجهد والخاصة لله تعالى لأن السكران لا يكاد

يثبت على شيء فاقم السكر مقام الرجوع فيكون الرجوع واما
 الحكم في تفسيره اللبس هو ان يرد بالبيع مضمون ما وضع له فلا
 ينال في الرضا بالمباشرة ولهذا يكفر بالردة هاهنا لا كذا في
 الحكم والرضا به بمنزلة شرط الخيار في البيع فيكون فيما يتعلق
 كالبيع والاحادة فانما هو من اطلاق اللفظ باصل البيع فيفقد
 فاستدعي حرم الملك فلهذا اتصل به القبض كذا في المسألة
 وكذا ان شرط الخيار لها اربا فانما هو من اطلاق اللفظ في اجازة
 حازا لكن عند الحاجة يحال يكون موقفا بالثالث ولو توخا
 على البيع والبيع فيهم او على البيع عبارة دينار على ان يكون العنق

الف

الف في العلم بالاطلاق لثبوت صحيح في الفضل بين في الاول ^{فيما يتعلق}
 في فضل الثاني العلم بالوضعية في العنق مع كونها اصل العقد في
 الاولى وثالثا فانما هو من اطلاق اللفظ باصل العقد في
 في البيع في العلم بالاطلاق لثبوت صحيح في الفضل بين في الاول
 وفيه من العلم بالاطلاق لثبوت صحيح في الفضل بين في الاول
 حيث يحال في العلم بالاطلاق لثبوت صحيح في الفضل بين في الاول
 الواضعين ولو ذكر في البيع المالك في رخصتها الدائم في البيع
 لان البيع صحيح في رخصتها المالك في رخصتها الدائم في البيع
 باطلا والعقد كذا في العلم بالاطلاق لثبوت صحيح في الفضل بين في الاول

في البيع في العلم بالاطلاق لثبوت صحيح في الفضل بين في الاول
 في البيع في العلم بالاطلاق لثبوت صحيح في الفضل بين في الاول

واليمين والتذليل قوله على الصلوة والسلام تلك هي من جد
 فلهذا من جد الكحل والطلاق واليمين وكان هذا المختار السبب
 راجعاً من دون حكم هذه الآية لا محتمل الرد والتمسح بالآخرة
 انما لا محتمل خيار الشرط وما يكون لها ان يفتقر الى التمسح ^{العتق}
 على ما هو الصريح من عدم العتق في الآية في اللغة والطلاق
 واقع والمال لازم وهذا عندنا في غير محله لان التمسح لا يختص بخيار
 الشرط عندنا وسواء اصلها او فروعها لا يختص بالمعنى
 هذه اوصار كالتمسح لا محتمل التمسح بغيره او ما اعتد في حقيقته
 فان الطلاق يوقف على اختيار كل حال لانه منزلة خيار الشرط

قد اضر عينا بوجوه رده في خيار الشرط من جانبها ان الطلاق لا
 يقع ولا يوجب المال لانها المارة فتقع الطلاق ويوجب المال فكذلك هنا
 لكنه غير معتد بالثبوت وكان ذلك مقتضى نظايره ثم ما يجزى العمل بها
 لمواضع فيما يورثه المهر اذا انعقد في البناء على انه لا يوجبها ^{اما اذا انعقد}
 شيء او شرط فاحمل على الجحد وجعل القول من يمينه في قول
 لا يوجبها من جهة خلافه والله اعلم اما الاقرار فلهذا لا يوجبها ^{كان}
 الاقرار مما يعتدل النسخ او ما لا يعتد به لان المهر لا يملك على عدم ^{المعنى}
 به ولذا لا يوجب التمسح بعد الطلاق لانها لا يوجب المهر لا
 من جنس ما يوجبها الشرط ولكن لانها لا يوجب المهر بما كان ^{الكاف}

اذا تكلم بكلمة الاسلام وتبرء من دينه كان كالمسلم بائنا
 كالمكوك لا يشترط الاشارة لا يحفل بكلمة الرد والتراخي ^{لما} السقه
 فلا يحل بالاهلية ولا يمنع شيئا من احكام الشريعة ولا يوجب ^{المصلحة}
 عند الصحة وكذا عند غيره في الاصل لا يفرق لا مكاراة العقل
 بقلية الحق فلم يكن سببا للظن ومنع المالك من السفينة المبدية
 في اول البلوغ بنبأ النفس اما عقوبة عليها وغير معقول ^{المعنى}
 فلا يحفل بالمقاسة واما الخطا فهو نوع في عمل واحد ^{فصل}
 لسقوط حق الله ما اذا حصل من اجتهاد وبيته في العقوبة
 حتى يتبين الخطا في الاثار ولا يوجب هذا من الاقصاص لانه لا

فروع

ينفك

ينفك عن ضرب تقصير يصلح سببا للجزاء القاض وهو الكفارة
 وصرح طلاقه عند ما يوجب في عقد بيعه كبيع المكوك اما السفر
 فهو من سبب التعفيف يؤثر في بقية ذواته لا يوجب في البصر ^{الصوم}
 لكنه لما كان لا من الامور المعتادة لم يكن موجبا ضرورة لادمة مثل
 انما اذا اصبح صائما وهو في وقت الايقام فانه لا يسأل الفطر ^{فصل}
 المريض ولا فطر كان قيام سفره المصحح في حياجه الكفارة ولو
 افطره ساقلا لا تستطهر الكفارة بخلاف ما اذا مرن ^{اما} ما اذا
 الاكله فهو نوعان كامل بفساد الاختيار ويوجب الجوار ^{الاجزاء} قاصر بغير
 الرضاء ولا يوجب الجوار والاكراه بخلافه في اهلية ولا يوجب ^{وضع}

الخطأ بحال لأن الكراهية ^{مستترة} لا تستلزم تحقيق الخطأ لا ترى
متدربين فمن خطر قاتل ^{حقة} ورضعة ^{مستترة} ويؤجر
فلا رخصة في الفصل ^{مستترة} والمخرج ^{مستترة} والناهي ^{مستترة} والناهي ^{مستترة} والناهي ^{مستترة}
مع الكراهية في الحرمة ^{مستترة} والمخرج ^{مستترة} في الحرمة ^{مستترة}
التي هي ^{مستترة} للصوم ^{مستترة} والناهي ^{مستترة} والناهي ^{مستترة} والناهي ^{مستترة}
وتكليف المرأة من أن تافى ^{مستترة} الكراهية ^{مستترة} فارق ^{مستترة} فعلها ^{مستترة}
الرخصة لأن نسبة الولد لا تقطع عنها فلم يكن في يده الفصل ^{مستترة}
الرجل ^{مستترة} وجب ^{مستترة} الكراهية ^{مستترة} القاصر ^{مستترة} يشبه ^{مستترة} درء ^{مستترة} الحدة ^{مستترة} دون ^{مستترة} الرجل ^{مستترة}
فثبت عنها هذه الجملة أن الكراهية لا تلغى ^{مستترة} بطلان ^{مستترة} شيء ^{مستترة} من ^{مستترة}

ولا عمل

ولا أفعال جملة الكراهية ^{مستترة} على غيره ^{مستترة} على مثال فعل الصابغ ^{مستترة} وإنما يظهر
أن الكراهية إذا كانت ^{مستترة} في بدل ^{مستترة} النسيئة ^{مستترة} فأنه إذا قصر في تفرقة
الرضا ^{مستترة} ففسد ^{مستترة} الكراهية ^{مستترة} ما يحتمل ^{مستترة} الصريح ^{مستترة} ويتوقف ^{مستترة} على ^{مستترة} الرضا ^{مستترة}
البيع ^{مستترة} والاحادة ^{مستترة} ولا يصح ^{مستترة} إلا ^{مستترة} قاربه ^{مستترة} لها ^{مستترة} لأن ^{مستترة} صحته ^{مستترة} باقية ^{مستترة} قيام ^{مستترة}
به ^{مستترة} وقد قامت ^{مستترة} دلالة ^{مستترة} من ^{مستترة} فإذا ^{مستترة} انفصل ^{مستترة} الكراهية ^{مستترة} بقول ^{مستترة} المالك ^{مستترة}
فإن ^{مستترة} الطلاق ^{مستترة} يقع ^{مستترة} والمالك ^{مستترة} لا ^{مستترة} يجب ^{مستترة} أن ^{مستترة} الكراهية ^{مستترة} بغير ^{مستترة} الرضا ^{مستترة} بالسبب ^{مستترة}
والحكم ^{مستترة} جميعا ^{مستترة} والمالك ^{مستترة} لا ^{مستترة} ينعيم ^{مستترة} منه ^{مستترة} عدم ^{مستترة} الرضا ^{مستترة} فكان ^{مستترة} للمالك ^{مستترة} أن ^{مستترة} يزوج ^{مستترة}
فوقع ^{مستترة} بغير ^{مستترة} المال ^{مستترة} الطلاق ^{مستترة} الصغيرة ^{مستترة} على ^{مستترة} ما ^{مستترة} أخذ ^{مستترة} المهر ^{مستترة} لأنه ^{مستترة} منع ^{مستترة}
الرضا ^{مستترة} بالحكم ^{مستترة} دون ^{مستترة} البيع ^{مستترة} كسرها ^{مستترة} الحيار ^{مستترة} على ^{مستترة} ما ^{مستترة} في ^{مستترة} الخلع ^{مستترة} وإذا ^{مستترة} انفصل ^{مستترة}

الاكره الكامل ما يصلح ان يكون الفاعل فيه آلة لغيره مثل آلة
 النفس والمال فيسبب الفعل الى المكروه وقرينة حكمه لان الاكره الكامل
 يفسد الاختيار والفاصل في معارضة المصير كعدم فضا المكروه
 عدم الاختيار آلة للمكروه فيما يحتمل ذلك ما فيما لا يحتمل لا يستقيم
 نسبة الى المكروه فلا يقع المعاد في استحقاق الحكم فيكون مساويا للاختيار
 الفاسد خلاء مثل الكلى والوحى والى قول كلهما فانه لا يتصور
 الا نسا فم غيره او يتكلم بشا غيره ولكن ذلك اذا كان نفسا فاعلم
 ان يكون الفاعل فيه آلة لغيره لان المحل غير الذي لا يتصور
 صورة وكان ذلك يتبدل بان يجعل آلة مثل آلة الحرم على قتل القليل

ذلك

ذلك يقتصر على الفاعل لان المكروه انما عمله على ان ينجي على احرام نفسه
 وهو في الملك يصلح له لغيره ولو جعل آلة يصير محل العبادات الحرم
 المكروه في محله المكروه ويطال ان الاكره يعود الامر الى الاول والاهل
 وقيل ان المكروه على العمل لا على الية لانه من حيث انه لا يوجب حياة
 على دين الفاعل وهو يصلح في ذلك آلة لغيره ولو جعل آلة لتبدل
 محل العبادات وكذا لا يخلو في المكروه على البيع والتسليم ان تسلم
 عليه لان التسليم يقر في بيع نفسه بالاقام وهو في ذلك يصلح
 آلة لغيره ولو جعل آلة لغيره لتبدل المحل وتبدل لذات الفعل لانه
 حينئذ يصير غصبا محضاً وقد استباه الى المكروه من حيث هو غصب
 وما ثابت انه امر حكلي صواب اليه استقام ذلك فيما يعقل ولا
 يقتل ان المكروه على الاعتاق بما فيه الحيا هو المكروه وفي الآلة
 منه منقول الى ان ياتي اكره لانه منفصل عنه في الجملة فعمل الفعل

وعمره فريدة ان الشاكلة في محبي واحدا لا يتصور فقد سئلوا
 للخالع المحي ايضا وان لما قال الله تعالى اذ جاءوها فوجعت
 اجوابها الى اجوابها فوجعت قالوا في قول الرجلين اني انما
 من المحوي في زواني امن ان الواو المحال حتى لا يعيق العمل كما لا
 ولا يا من الحري في ما لم ينزل واما الفاء فانه للواو والحق في هذا
 متنا فمن قال لامرته ان دخلت هذه الدار فخذ الدار فانت طالق
 ان الشك ان دخلت الثانية بعد الاولى من غير تراجي وقد قد
 في العمل اذا كان ذلك مما يدوم فيصير معنى التراجي يقال البشر فقد
 اناك العوت وهذا فيمن قال العبد انا الى الفافات حر انه يعيق
 للعال لان العتق مدام فاشبه المترجي واما في فلفظ على سبيل التراجي
 ثم صلا في حقة التراجي على وجه القطع كانه مستانفعا وكما
 كمال التراجي وعند صاحبه التراجي في الوحد دون التراجي
 فيمن قال لامرته قبل الدخول بها انت طالق ثم طالق ثم طالق
 ان دخلت الدار قال ابو حنيفة ان يقع الاول في لغير ما بعده

لا

كانت على الاول وقال المتعلق جلد ويزيل على الترتيب قد سئلوا
 بمعنى الواو قال الله تعالى ثم كان من الذين آمنوا واما في موضع الاثبات
 مانعه واوله من عاقله يقال جاري في زيد المحر وقالوا جميعا في قال
 لامرته قبل الدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق واما لا بل
 ثبتت انه يقع انك تحلون العطف بالواو عند حقة لانه لما كان
 لا يطال واما امة الثاني مقام كان حقة اتصال الثاني بالشك
 بالواو اسطر لكن حيث يطال الاول واما امة الثاني مقام ليس هو معنى ذلك
 وفي وسعدا في الثاني بالشك لا يتصل به بغير اسطر فيصير منزلة
 بيمينين فثبت في وسعه واما ان فلا يستدرك بعد الف فقولها
 جاريين لكن عرفت ان العطف به انما يستقيم عند اساق الكلام كما
 انما يصير يقول ما كان لي قطا كنه لقان آخر تعلقي النفي بالاثبات
 حقة استعقبة الثاني والا فهو مستانفعا كالمروجة بما تيقن الا اجزء
 بما تيقن اجزء بما تيقن وخمسين فانه بنفسه القيد لانه في فعل و
 اثباته بعينه فلم يتساق الكلام واما او فتدخل بين اعميين او

فعلين فيتاو واحد المذكورين فان دخلت في الخبر انضمت اليه الشك
ان دخلت في الاستدراك والانشاء اجبت التحسين فلهذا قلنا قبل ان هذا
مرو هذا انما لما كان افتاد احق الخبر واجبت التحسين على احتمال ان بيان
حتى جعل الشيا انشاء من وجه اخبار من وجه وقد تستعار هذه الكلمة للعلوم
فتم جمعهم الاثر في موضع النفي وعمم الاجتماع في موضع الابقاء ولهذا
لو حملت على الحكم فلا توافدنا بحيث اذا علم احدهما ولو قال لا يكون احدهما فلا
او فلا تافدنا لان الحكم جميعا وقد جعل على حتى نحو قوله تعالى والله لا
ادخل هذه الدار وهذه الدار حتى لو دخل الخيرة قبل الدار لما انتهى اليه
لانه بعد العطف لا خلاف في الكلامين من نفي ما شأ والغاية سالحة لا
اول الكلام حظر وتعميم فلهذا وجب العلم بمجانته فاما حتى فلهذا و
لهذا قال محمد في الزيادة ائتمن قال عبد الله بن ابي ابراهيم حتى تفتحها ففتح
ان اقلع قبل الغاية واستعمل للمجانته في كافي قوله ان لم يكن هذا
حتى يفتني اذا اتاه فلم يفتيه لم يفتح لان العتق لا يصير منهيا
للاشياء بل هو سبب فان كان الفعل من واحد قوله ان لم يكن حتى

الغاية

انقضى عندك فقلو اليه به لان فعلا لا يصح جزاء لفعله فحل على
الطيف بجهت الفاعل لان الغاية تجانس التعقيب ومن ذلك خوف الخي
قالبه للالتصاف ولهذا قلنا في قوله ان اجزى حتى يقدم فلا انه يقع على
الصدق وعلى الالتزام في قوله على الفاعل ومن يستعمل للشرط قال الله تعالى
ييا عيناك على ان لا يشركن بالله شيئا ويستعار عنى الباء في المعاداة
المحزنة لان الالتصاف بالشرع ومن السبعين وقال اوصية فمن
قال اعنق من عبيك من شئت عنقه كان له ان يبقه ام لا واحد
منهم بخلاف قوله من شاء لان وصفه بصفة مما فاسقط المحض من
والى لانها الغاية وفي الظرف ويفرق بين حد فة وشأته ففعله
ان ضمت اليه واقع على الابد وفي الدهر على ساعة وتستعار لاقا
في نحو قوله انت في دخول الدار ومن ذلك خوف الشرط وخوف
ان هو الاصل وفي هذا الباب اذا اتصل للوقت والشرط على السواء
عند نحو الكوفة وهو قول المحقق وعند البصريين وهو قولنا هي
لوقت ويجازى بها من غير سقوط الوقت عنها مثل متى فانها

للموت لا يقطعها بحال الجازات بها لامة في موضع الا
 ستمام و باذاع لامة بل هي في حيز الجوان و كما قد دخل في هذا
 الباب في كل من الشراطين من حيث ان الاسم الذي يتبعها
 بوصف بفعل لا محالة ليقم الكلام وهي بتجيب لا محالة على سبيل
 الافراد مع الافراد ان يعبر كل مسمى بانفراده كان ليس معه

غيره تمت الكتاب الحسامي

بعت الله تعالى

تم

نزلك ادوي ريش

شبح مثقال روغن و زيتون

وسته مثقال بيشمير شتر

كه تفتك شود هم حنك

سند و بوج شنب بر روپ

بي رشس بهال ريشه صال

دالنج و الرطوبه

درم

في النفاشية تكلموا
 في اسن في اسن
 بركها و ادبها
 قيل لا فضل بركها
 بركها و تحفيها
 صا قيل لا بل يفعلها
 تنق يا و كان الفقيه
 ابو جعفر يقول
 بالفعل حالة النزول
 و ترك حالة السير
 وهو صحن جدا

فتاوي فتاوي الحرم

حميدي من عيسى

في النفاشية تكلموا في اسن في اسن

بركها و ادبها
 قيل لا فضل بركها
 بركها و تحفيها
 صا قيل لا بل يفعلها
 تنق يا و كان الفقيه
 ابو جعفر يقول
 بالفعل حالة النزول
 و ترك حالة السير
 وهو صحن جدا



